



دور برامج الحماية الاجتماعية فى سد احتياجات الأسر الفقيرة

إعداد

د/ شيماء عبدالعزيز عبد الباسط الدالى

مدرس علم الاجتماع - كلية الدراسات الانسانية - جامعة الازهر

المجلد (٧١) العدد (الثالث) الجزء (الثالث) (أ) يوليو/ ٢٠١٨م

المستخلص:

هدف البحث تحديد درجة معرفة عينة الدراسة من أرباب الأسر ببرامج الحماية الاجتماعية التي تقدمها الحكومة والمنظمات الأهلية، ودرجة استفادتهم منها، ورضاهم عنها، ومعوقات استفادتهم منها، ودور هذه البرامج في إشباع حاجات الأسر الفقيرة. ومعنوية العلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة وبين معرفة المبحوثين ببرامج الحماية الاجتماعية واستفادتهم منها.

وتعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي اعتمدت على منهج المسح الاجتماعي بالعينه و أجري هذا البحث بمحافظة الجيزة وهي إحدى محافظات القاهرة الكبرى وتجمع بين الحضر ممثلاً في أحياء مدينة الجيزة، والريف ممثلاً في القرى التابعة لمراكز المحافظة، وقد تم اختيار وحدة المشابك الاجتماعية التابعه لوزاره التضامن الاجتماعي بإدارة بولاق الدكرور والتي تقدم أنشطة الحماية الاجتماعية الحكومية للريفين الفقراء من أبناء القرى المجاورة، وكذلك تم الاختيار لجمعية التقوى وهي تمثل الأنشطة الأهلية التي تقدم برامج الحماية الاجتماعية للريفين الفقراء بالقرى المجاورة لها وتم اختيار عينة عشوائية من بين المسجلين في كشوف مكتب وحده المشابك الاجتماعي وجمعية التقوى لمستهدفين والمستحقين لهذا الدعم، حيث بلغ حجم العينة (١٥٠) أسرة تم استبيان رب الأسرة سواء كان الزوج أو الزوجة وجمعت البيانات باستخدام استمارة تم إعدادها لهذا الغرض بالمقابلة الشخصية مع أرباب الأسر المدروسة، وذلك خلال شهري يناير وفبراير ٢٠١٩، وبعد جمع البيانات تم تفرغها وتحليلها احصائياً باستخدام التكرارات والنسب المئوية، والمتوسط الموزون (المرجح)، ومعامل الارتباط البسيط لبيرسون، واختبار مربع كاي.

وجاءت أهم النتائج علي النحو التالي:

- ما يزيد عن نصف المبحوثين (٥١,٣%) معرفتهم منخفضة ببرامج الحماية الاجتماعية الحكومية، بينما (٢٨,٧%) معرفتهم منخفضة ببرامج الحماية الاجتماعية الأهلية.

- ما يقرب من ربع المبحوثين (٢٤%) استفادتهم مرتفعة ببرامج الحماية الاجتماعية الحكومية، بينما (٦,٧%) استفادتهم مرتفعة من برامج الحماية الاجتماعية الأهلية.
- ما يزيد عن نصف المبحوثين ٥٣,٣% رضاهم منخفض عن برامج الحماية الاجتماعية الحكومية، بينما ٧% رضاهم منخفض عن برامج الحماية الاجتماعية الأهلية.
- أهم معوقات الاستفادة من برامج الحماية الاجتماعية الحكومية: الفساد الإداري، الوساطة والمحسوبية، تعقيد الإجراءات، عدم وجود معايير لتحديد مستحقي الإعانات.
- بينما كانت أهم معوقات الاستفادة من البرامج الأهلية: المجاملة والمحسوبية، نقص التمويل، عدم القدرة علي استدامة الخدمات، تعقيد الإجراءات، الخجل من الحصول علي الإعانات.
- تحددت أهم إسهامات برامج الحماية الاجتماعية في إشباع حاجات الأسر المدروسة في توفير الرعاية الصحية، المساعدة في استكمال تعليم الأبناء، تماسك الأسرة واستقرارها، زيادة روح التكافل في المجتمع، تنمية روح المواطنة والانتماء، الحد من التسرب من التعليم، الحد من تشغيل الأطفال، الحد من زواج الإناث في سن مبكرة.
- تبين معنوية العلاقة بين متغيري: الحالة المهنية، والحالة التعليمية لرب الأسرة، وبين معرفتهم ببرامج الحماية الاجتماعية الحكومية.
- بينما كانت العلاقة معنوية بين متغيرات: الدخل الشهري، وحجم الحياة الزراعية، وإجمالي الإنفاق الشهري، والحالة التعليمية وبين استفادتهم من هذه البرامج الحكومية.

The role of social protection programs in sati the sfying needs
of poor families

Dr. Shaimaa Abdulaziz Al-Daly

Professor of Sociology - Faculty of Humanities - Azhar
University

Abstract:

The research aimed to determine the degree to which heads of households studied knowledge of social protection programmes provided by the Government and ngos, the degree of their benefit, their benefits, the obstacles to their access, and the role of these programmes in meeting the needs of poor families. The relationship between the independent variables studied and the knowledge and benefit of social protection programmes by researchers is a morality.

This study is one of the descriptive studies that relied on the method of social survey by sample and this research was conducted in Giza governorate, which is one of the major governorates of Cairo and brings together the urban represented in the city of Giza, and the countryside represented in the villages of the centers of the province, and has been selected the unit of clamps The Social Solidarity Ministry of the Department of Social Solidarity, which provides government social protection activities for poor rural people from neighbouring villages, has also been selected for the Strengthening Association, which represents community activities that provide social protection programs for poor rural people. In the neighboring villages, a random sample was selected from among the registrars in the office statements of the social clamps unit and the association of piety for their targets and those entitled to this support, where the sample size reached 150 families the head of the family was surveyed whether the husband or wife and collected the data using a form prepared for this The purpose of the interview with the heads of the families studied, during the months of January and February 2019, and after the collection of data was emptied and analyzed statistically using repetitions and percentages, weighted average (weighted), pearson simple correlation coefficient, and the Kay box test.

The most important results were as follows :

More than half (51.3%) of respondents have low knowledge of government social protection programs, while 28.7% have low knowledge of c.E.O. programs.

Nearly a quarter (24%) of respondents They have high access to government social protection programs, while 6.7% have high benefits from community social protection programs.

- More than half of respondents 53.3% are low lycée of government social protection programs, while 7% are low in their satisfaction with c.C.C. programs.

- The most important obstacles to the use of government social protection programs: administrative corruption, favoritism and nepotism, complexity of procedures, lack of criteria for determining those eligible for subsidies.

The main barriers to benefiting from community programmes were courtesy and favouritism, lack of funding, inability to sustain services, complexity of procedures, shyness from receiving subsidies.

- The most important contributions of social protection programs in satisfying the needs of families studied in the provision of health care, help in completing the education of children, the cohesion and stability of the family, increasing the spirit of solidarity in society, developing the spirit of citizenship and belonging, reducing dropout from education, reducing employment Children, reducing female marriage at an early age.

- The morality of the relationship between the two variables: the professional status, the educational status of the head of the family, and their knowledge of government social protection programs.

The relationship was moral between variables: monthly income, the size of agricultural tenure, total monthly spending, the educational situation and their benefit from these government programs.

مقدمة

تبنت الدولة برنامج طموح للإصلاح الاقتصادي خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، ومع ذلك لم يشعر أفراد المجتمع بالآثار السلبية الناتجة عن تطبيق هذا البرنامج، ومع ثورات الربيع العربي وما لحقها من آثار سلبية خاصة في الجانب الاقتصادي والذي أوشك على الانهيار لم تجد مصر خياراً من الدخول وتبني برنامج جديد للإصلاح الاقتصادي من أجل الحصول على قرض من صندوق النقد الدولي، وقد كانت آثار هذا البرنامج قاسية خاصة مع تعويم سعر العملة والذي أدى إلى ارتفاع قيمة أسعار جميع المنتجات إلى الحد الذي لا يتناسب مع الدخول والتي لم تزد إلا بنسبة قليلة لا تتوافق مع الزيادة في الأسعار، وهو ما أدى إلى تزايد معدلات الفقر في المجتمع المصري، ورغم تباين التقديرات المختلفة إلا أنها جميعاً تتفق على إرتفاعها حتى وصلت في بعض التقديرات إلى ٥٠% من إجمالي السكان يعيشون تحت خط الفقر.

وللتخفيف من حدة هذه الآثار السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي تبنت الدولة عدد من برامج الحماية الاجتماعية منها ما يقدم دعم نقدي ومنها ما يقدم دعم عيني مثل برامج الدعم التمويني، ودعم رغيف الخبز، والتأمين الصحي، وغيرها من البرامج التي تحاول توفير المستلزمات الحياتية للأسر بأسعار منخفضة، ورغم تعدد هذه البرامج سواء منها الحكومية أو حتى التي تقوم بها المنظمات والجمعيات الأهلية والتي للبعض منها خبرة طويلة ونجاح كبير في هذا المجال، إلا أنه لا زالت معدلات الفقر عالية، وتزداد معاناة الأسر خاصة الفقيرة، وهو ما يتطلب دراسة هذه البرامج للتعرف على مدى معرفة أفراد المجتمع بها، واستفادتهم منها ورضاهم عنها، وكذلك معرفة المعوقات التي تواجه هذه البرامج وتحد من قيامها بالدور المنوط بها، ودور هذه البرامج في اشباع حاجات الأسر الفقيرة من صحة وتعليم وغذاء وكساء، أملاً في تفعيل دور هذه البرامج في الحد من فقر الأسر، وهذا ما تسعى الدراسة الإجابة عليه والتحقق منه.

أولاً: مشكلة الدراسة:

أصبح العمل الاجتماعي مجالاً هاماً من مجالات الاستثمار المتصل بالإنسان وإعادة تشكيل القوة البشرية بما يمكنها من الاستفادة من الموارد والتعامل مع التكنولوجيا الحديثة لإحداث التغيير المستهدف والمؤدي إلى التطور المرغوب ثم إلى التقدم المطلوب في إطار التنمية الشاملة ولذلك فقد تطور مفهوم العمل الاجتماعي فأصبح أداة أساسية ورئيسية من أدوات التنمية الاجتماعية تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتقدم الوسائل الوقائية والعلاجية لتحقيق التنمية وذلك من خلال الاهتمام بقطاع الأسر المنتجة والتكوين المهني وتنمية المجتمعات المحلية (وزارة الشؤون الاجتماعية، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٠).

وتعد برامج الحماية الاجتماعية ضرورة بالغة في المجتمعات التي تعاني نسبة كبيرة من سكانها من التهميش الاقتصادي ويعيش أكثر من ٥٠% منهم تحت خط الفقر، فإذا كانت التعديلات الهيكلية التي تطبق في بعض المجتمعات والتي تؤدي إلى الدفع ببعض الشرائح الاجتماعية من أعلى إلى أسفل، مما نتج عنها تقليص حجم الطبقة الوسطى فإن إجراءات الحماية الاجتماعية تعمل من أسفل إلى أعلى بهدف تقليص الأثر السلبي لعمليات التكيف الهيكلي وتوسيع مساحة الطبقة الوسطى، وعليه فإن مختلف الدول تسعى إلى محاولة الارتقاء بالأوضاع الاجتماعية للفقراء وتحسينها بما يؤهلهم للحراك الاجتماعي إلى شرائح اجتماعية أعلى، من هنا فقد جاء تأسيس المشروعات الاستراتيجية بهدف تحقيق الحماية الاجتماعية بديلاً لعصر المشروع الاجتماعي الذي استهدف النهوض بالمجتمع من خلال تنميته وتحديثه، فالدولة هي التي تقود عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية ولذلك أصبح دمج المهمشين والارتقاء بأوضاعهم أحد الآليات الأساسية لتأكيد الاستقرار الاجتماعي، لذلك فإن إجراء المسوح والدراسات للفئات الاجتماعية الفقيرة والمهمشة ورصد أوضاعها الاجتماعية تعد من الآليات الأساسية لنجاح برامج الحماية الاجتماعية وذلك من خلال رصد المشكلات الاجتماعية والسلبيات التي تعاني منها هذه الفئات بما يمكن من الوصول إلى حجم هذه المشكلات واقتراح الحلول الأكثر ملاءمة لها بهدف تطوير البرامج التي تساعد على تقليص مساحتها (خضر عبدالعظيم، ٢٠١٠، ص ٥٨-٦١).

ثانياً - أهداف البحث:**الهدف الرئيسي:**

يهدف البحث إلى التعرف على دور برامج الحماية الاجتماعية في تحقيق هدف الاستحقاق للأسر المستهدفة من برنامج تكافل وكرامه والتعرف على التحديات التي تواجه تفعيل هذه البرامج عن الهدف المنوطه بها .
وينبثق من هذا الهدف عدده أهداف فرعيه وهى:

- ١- تحديد معرفة أرباب الأسر المدروسة ببرامج الحماية الاجتماعية التي تقدمها كل من الحكومة والجمعيات الأهلية.
- ٢- تحديد درجة استفادة الأسر المدروسة من برامج الحماية الاجتماعية التي تقدمها كل من الحكومة والجمعيات الأهلية.
- ٣- تحديد درجة رضا الأسر المدروسة عن برامج الحماية الاجتماعية التي تقدمها الحكومة والجمعيات الأهلية.
- ٤- التعرف على المعوقات التي تواجه استفادة الأسر المدروسة من برامج الحماية الاجتماعية.
- ٥- التعرف على دور برامج الحماية الاجتماعية في تلبية واشباع حاجات أفراد الأسرة الفقيرة.
- ٦- تحديد معنوية العلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة وبين درجة معرفة المبحوثين ببرامج الحماية الاجتماعية، واستفادتهم منها.

ثالثاً: مبررات اختيار البحث:

- ١- أنه يتناول موضوعاً هاماً ومعاصراً، نظراً لارتباطه بتنفيذ خطه التنميه المستدامه ٢٠٣٠ وذلك لما لشبكات الأمان الاجتماعى من مساهمه فعاله فى الوصول لمعدلات مرتفعه من التنميه وخفض حده الفقر .
- ٢- تفاقمت وتعددت فى الآونة الأخيرة المشكلات الاجتماعية وعلى رأسها مشكلة الفقر وكيفية الحد منه، ولذا فقد أصبحت سياسات الحماية الاجتماعية ضرورة ملحة ذات أهمية تنموية للتصدي لهذه المشكلات الاجتماعية المهددة للمجتمع والذي يضعه فى دائرة الخطر .

٣- الحفاظ على أمن الإنسان داخل المجتمع وحمايته وتوفير ما يشبع الحاجات الأساسية للمواطنين في المجتمع والذي يجعلهم قادرين على إنتاج رأس المال الاجتماعي، والأمن الثقافي الذي يعني الحفاظ على هوية البشر وثقافتهم وتراثهم مما يحقق انتمائهم لمجتمعاتهم.

٤- الآثار السلبية للتحويلات الهيكلية وغياب العدالة الاجتماعية وظهور فوارق شاسعة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، وما يترتب عليه من مظاهر المعيشة بين تلك الطبقات.

رابعاً- أهمية الدراسة:

١- الأهمية التطبيقية:

١- إن مكافحة الفقر والحد من انتشاره والحرص على عدم تجاوز مستوى الحد الأدنى المتفق عليه في التعليم والصحة والعمل والأجر وغير ذلك من المكونات الأساسية للحياة الإنسانية ويتم ذلك من خلال استحداث شبكة حماية اجتماعية تتمكن فعليا من الحد من الفقر، الذي يقف حائلا دون تحقيق التنمية ويؤدي إلى تآكل الثروة البشرية ويشكل خطر بالغا على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. (الملتقى العلمي لدول مجلس التعاون، ٢٠٠٣، ص ١٥).

٢- تعد سياسات الحماية الاجتماعية جزءاً أساسياً من السياسات الاجتماعية التي تهدف إلى حماية الفرد كما أنها أصبحت ضرورة ملحة ذات أهمية تنموية للتصدي للمشكلات الاجتماعية المهددة لأمن واستقرار المجتمع.

٣- تشكل نظم الحماية الاجتماعية بعداً هاماً في مجال الحد من الفقر فهي تحمي أضعف الأفراد الذين لا يستطيعون من النمو الاقتصادي بل يضارون من تطبيق نظم الإصلاح الاقتصادي.

٤- اثراء البحث العلمي ولو بجزء بسيط حيث تقل الدراسات التي تناولت الحماية الاجتماعية من جانب واستحداث برامج جديدة لأبد من تناولها بالدراسة.

٥- توفر الحماية الاجتماعية الاحتياجات الأساسية إلى حد كبير للمواطنين بما يحقق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.

٦- توسيع مدارك الأفراد في أن يعرف كل واحد حقه في الحماية الاجتماعية.

٢- الأهمية العلمية:

١- توجد نظم الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي في كل إقليم من أقاليم العالم، وتهدف برامج الحماية الاجتماعية إلى تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية واسعة النطاق عن طريق الحد من الفقر وانعدام المساواة.

٢- تزايد تشديد السياسات الدولية على دور الحكومة في إدارة مساعدتها الانمائية الخاصة بها كما تؤكد التصريحات السياسية الصادرة مؤخراً عن الاتحاد الأفريقي وصندوق النقد الدولي ومجموعة الدول العشرين على أهمية إمكانيات شبكات الأمان والحماية الاجتماعية في حماية الفقراء وتعزيز النمو الاقتصادي.

٣- تعزيز الاستراتيجيات الوطنية عن طريق تقديم تحويلات اجتماعية أساسية نقدا وعينيا وذلك من أجل تعزيز النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وهذا ما أكدته مبادرة الحد الأدنى للجماعة الاجتماعية في الأمم المتحدة. (تقرير عن التقييم الاستراتيجي لدر البرنامج في الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان ٢٠١١/٥/٥، برنامج الأغذية العالمي)

خامسا- فروض الدراسة:

لتحقيق الهدف السادس تم صياغة الفروض البحثية التالية:

١- يوجد علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة التالية: عدد أفراد الأسرة، الدخل الشهري للأسرة، حجم الحيازة الزراعية، حجم الحيازة الحيوانية، عدد سنوات التعليم، إجمالي الإنفاق الأسري، الحالة المهنية لرب الأسرة، الحالة المهنية للزوجة، الحالة التعليمية لرب الأسرة، ملكية مشروع إنتاجي، وبين معرفة المبحوثين ببرامج الحماية الاجتماعية الحكومية.

٢- توجد علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة المدروسة وبين استفادة المبحوثين من برامج الحماية الاجتماعية الحكومية.

٣- توجد علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة المدروسة وبين معرفة المبحوثين ببرامج الحماية الاجتماعية للمنظمات الأهلية.

٤- توجد علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة المدروسة وبين استفاضة

المبجوثين من برامج الحماية الإجماعية للمنظمات الأهلية.

سادسا- مفاهيم البحث:

هناك كثير من المفاهيم المرتبطة بالحماية الاجتماعية وسوف تقتصر الباحثه

على تحديد المفاهيم المرتبطة بالبحث وهي:

١- الحماية: تعرف الحماية بأنها كل ما من شأنه تحقيق الرفاهية الاجتماعية والتوافق

والوئام بين أفراد المجتمع لتحقيق التنمية الاجتماعية بين الأفراد والمؤسسات

(ابراهيم النملة: ٢٠١٤، ص ٢).

كما تعرف بأنها إبعاد الخطر عن الوجود الإنساني ومنها:

الحماية الفيزيائية للإنسان بأن يبقى سليما فى وجوده أى فى جسمه ونفسيته والمكان

الذى يعيش فيه وما يمتلكه .

الحماية المعنوية: وتتمثل فى صيانة التراث واللغة والثقافة والعلم والتقاليد من خطر

الاستهداف الخارجى والتلف بسبب البيئة وغيرها (مؤتمر الامم المتحدة: ٢٠١٤)

٢- الحماية الاجتماعية:

عرفها معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية بأنها " مجموعة السياسات

والبرامج التي تهدف إلى تقليص الفقر والهشاشة من خلال دعم سوق العمل وتقليص

تعرض الأفراد للمخاطر وتعزيز قدراتهم على حماية أنفسهم من احتمالات فقدان الدخل

وتؤثر سلباً على رفاهية الشعوب (حماية اجتماعية، الموسوعة الحرة

.(ar.m.wikipedia.org)

كما تعرف بأنها مجموع الآليات التي تهدف إلى مساعدة الأفراد على مواجهة

المخاطر الاجتماعية (الشيخوخة والمرض وعدم القدرة على العمل والبطالة والأعباء

العائلية.... الخ) خاصة فى جوانبها المالية. (منظمة العمل الدولية: ٢٠١٤).

كما عرفها آخرون بأنها جهود وآليات تعمل على الحد من الفقر ومكافحته

لتحقيق حياة لائقة للإنسان فى مجتمعه وكسر حاجز الاستبعاد الاجتماعي والتهميش

وذلك بتمكين الفقراء وزيادة مهاراتهم وقدراتهم للانخراط فى التنمية الاجتماعية (يحيى

هاشم، ٢٠١٥، ص ٣).

وتعرف بأنها مجموعة كبيرة من السياسات المعدة من أجل التصدي للمخاطر ومواطن الضعف للأفراد والجماعات القادرين وغير القادرين على العمل على حد سواء بغرض مساعدتهم في مجابهة حالات الفقر. (تقرير الجمعية العامة لحقوق الإنسان: ٢٠٠٥، ص ٧).

كما تعرف بأنها اطار يشمل مجموعة من البرامج والاطراف المعنيين مثل شبكات الامان، والضمان الاجتماعي، والتامين الاجتماعي للحماية من الفقر وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية والحفاظ على كرامة الانسان (صلاح هاشم: ٢٠١٤، ص ١٠).

ويتفق عبداللطيف مع هذا التعريف في أن الحماية الاجتماعية هي المساعدة العاجلة لأشد الناس احتياجاً كما أنها تمنع وتواجه العوامل التي تؤثر سلباً على رفاهية أفراد المجتمع. (رشاد عبداللطيف: ٢٠١٤، ص ٦).

وتعرف اجرائياً بأنها " مجموعة من البرامج والأنشطة التي تقدمها الدولة للمواطنين والتي تهدف إلى الارتقاء بالمستوى المعيشي للأفراد وتوفير دخل آمن للمساعدة على مواجهة مخاطر الحياة.

٣- تعريف الفقر:

يعرف لغة: مصدر فقر، فهو فقير والفقير المحتاج، فالفقر ضد الغنى وهو عبارة عن فقد ما يحتاج إليه.

واصطلاحاً: هي مشتقة من الكلمة الفرنسية Povere بمعنى الفقر. وهو حالة الافتقار للممتلكات المادية، وامتلاك القليل أو عدم وجود امكانية لدعم النفس (رقية قبارى: ٢٠١٣، ص ٢٠).

وعرفه البنك الدولي بأنه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة (نادية عبدالله: ٢٠٠٤، ص ١١).

كما يعرف بأنه "عدم القدرة على الحفاظ على المستوى الأدنى من الدخل أو الموارد لتلبية الحاجات الأساسية، ويشير الفقر بشكل عام إلى مستوى غير مقبول من الأوضاع المعيشية إلى وضع يتسم بالحرمان من مواد تعتبر ضرورية لحياة بشرية كريمة. (خالد الكردي: ٢٠١٤).

يعرف اجرائيا: بأنه الحالة التي يعجز فيها الفرد عن توفير متطلبات حياته بحيث يحتاج إلى غيره في توفيرها أو على الأقل دعم جزء منها.
سابعاً- المداخل النظرية المفسرة للبحث:

اعتمدت الدراسة على بعض النظريات التي فسرت الاسباب التي أدت إلى انتشار الفقر .

أولاً: نظرية الأنظمة الاقتصادية السياسية:

يؤكد جينكيز (Jencks) المفكر الاجتماعي الفرنسي صاحب هذه النظرية أن الفرد ليس مسئولاً عن الفقر الذي يعانیه ولكن للنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية دوراً مباشراً في اخفاق قدرة الناس في الحصول على فرص ووسائل تمكنهم من تحقيق مستوى معيشي معين .

وأن الدخول المتدنية لا تتيح للعوائل فرض تحقيق الاكتفاء الذاتي من الناحية الاقتصادية وتمنع من الحصول على وظائف معينة مما يؤدي إلى ضعف مستويات الدخل، إلى جانب طبيعة النظام السياسي يعد من أهم العوائق التي تقف أمام الفقراء حيث أنهم لا يملكون درجة التأثير المطلوب ضمن النظام السياسي التي يمكن أن يحقق لهم مزيد من العدالة والمنافع الاقتصادية.

وعلى هذا يجب على النظم السياسة والاقتصادية والاجتماعية تبني بعض البرامج التي تهدف إلى تحسين حياة البشر وتوفير احتياجاتهم للحد من فقرهم، وهو ما يندرج تحت الحماية الاجتماعية. والنظريات المفسرة لظاهرة الفقر (adabbook.yoo>.com).

ثانياً: نظرية الدور:

لعبت نظرية الدور دوراً هاماً في تطوير النظريات البيولوجية حيث يعد إسهامها من خلال اتجاهين أساسيين:

الأول: يركز على الدور في ضوء المراكز الموجودة في البناء الاجتماعي.

والثاني: يركز على الممارسة الاجتماعية للدور الذي تلعبه.

وقد طرح دور كايم عرضاً أساسياً مؤداه أن التماسك الاجتماعي يقوم على نظام تقسيم العمل في المجتمع إذاً فيمكن تفسير المجتمع باعتباره نسقاً يتكون من أجزاء

مترابطة ليؤدي كل جزء من أجزاء المجتمع وظيفته من خلال تقسيم العمل أو بناء الأدوار. (إحسان محمد، ٢٠١٠، ص ٣٧).

تفسير النظرية للبحث:

يمكن الاعتماد عليها لتوضيح الدور الذي تقوم به الدولة في حماية أفرادها ومساعدتهم على الخروج من دائرة الفقر وتحديث البرامج التي تقدمها من أجل النهوض بالمجتمع بأسره وتحقيق الرفاهية الاجتماعية من خلال البرامج التي تتبناها الدولة وتفعيل هذه البرامج يؤكد هذا الدور في الإطار العام الذي يسعى في النهاية إلى تحقيق التماسك والتكامل في المجتمع.

ثالثا: البنائية الوظيفية:

ذهب الوظيفيون في تفسيرهم الفقر إلى أنه إحباط وظيفي للبناء الاجتماعي أو ظاهرة تظهر عندما يفشل البناء الاجتماعي في القيام بوظائفه، واللافت للنظر أنهم وعلى رأسهم "ماكس فيبر" و "بارسونز" لم يتناولوا الفقر بشكل مباشر لأنهم كانوا يعتبرونه مسئولية فردية لا دخل للدولة فيه، فالفرد هو الذي يسعى إلى تعديل ظروفه وتطوير نفسه حتى لا يقع في مصيدة الفقر، لدرجة أن "ماكس" وصف الفقراء بأنهم يفتقدون الدوافع إلى الإنجاز وهذا هو سبب فقرهم، وأنهم درسوا الفقر من خلال رؤيتهم للطبقات الدنيا وقيمها وأكدوا على اختلاف التفاوتات المميزة لهذه الطبقات.

معنى هذا أن البنائية الوظيفية ترجع الفقر إلى السمات الفردية، والتي يختلف كل فرد عن الآخر فيها، وأن هذه السمات إما أن تكون مسئولة عن الفقر للأفراد وإما عن غناهم (محمد الجواد: ٢٠٠٠، ص ١٢٩).

وهذا هو المنظور الذي اعتمد عليه مدخل ثقافة الفقر. ولكن ما معنى أن يقع نصف المجتمع المصري حاليا تحت مستوى خط الفقر هل لسمات الأفراد ومهاراتهم في عدم التكيف مع سوق العمل وآليات الكسب والانتقال من حافة الفقر إلى حافة الغنى إلى اختلال البناء الاجتماعي الاقتصادي والذي يكرس عدم المساواة بفعل سياسات اقتصادية - غير عادلة - لا تعمل على تحسين أحوال الفقراء لهذا اعتقد أن أي منصف يقف في قراءة متأنية لأحوال الفقراء في مصر على نتيجة أساسية وهي أن

البنائية الوظيفية يمكن أن تصلح لتفسير فقر بعض الأفراد وليس لتفسير الفقر الجماعي الذي يعيشه المجتمع المصري.

ويمكن اعتبار هذه النظرية من النظريات الهامة فى مجال العمل الاجتماعى وذلك لما تتمتع به من محاولة لربط اجزاء المجتمع بعضها ببعض ليظهر المجتمع على انه نسق واحد متكامل الاجزاء ابتداء من الفرد ثم الاسرة والمجتمع من خلال تطبيق المبادئ الأساسية للمسؤولية الاجتماعية .

رابعا : نظرية إشباع الحاجات الأساسية:

تتفق هذه النظرية إلى حد كبير مع الماركسية المحدثه حيث ترى أن الفقر يعد تعبيرا عن عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية التي أنتجتها ظروف تاريخية معاصرة أتاحت لجماعات أن تستغل أخرى، لذا فإن مواجهة الفقر والحد من أثاره ومصاحباته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لن تصبح ذات نتائج حاسمة ما لم تكن قد استخدمت في مواجهتها أساليب فعالة تقوم أساساً على مواجهة الحاجات الأساسية للفقراء في أقصر وقت ممكن.

وتنادي به دراسة شهيرة عن حاجات الكفاف التي تعنى بتوفير الضروريات من الطعام والصحة والسكن والملبس أي توفير الحد الأدنى من السلع والخدمات الذي يحفظ بقاء الكائن الإنساني وهذه الحاجات تختلف عن الحاجات الاجتماعية الإنسانية بشكل واسع، ولكن ما يعنى هذه النظرية هو بداية توفير الحد الأدنى للفقراء.

بجانب هذا تفترض هذه النظرية بأن مواجهة الفقر لابد أن يتمثل في اتجاه عام قوامه خفض المستمر للتباين وتقليل حدة التفاوت بين فئات المجتمع المختلفة في توزيع الثروة والدخل، هذا وقد لوحظ بعد مضى عقود متواليه على استراتيجية التنمية في بلدان العالم النامي بعد استقلالها أنها لم تحقق معدلات للنمو يمكنها من مواجهة الفقر، بل كشف الواقع تزايد الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة بصفة أساسية لأن الأغنياء أصبحوا أكثر ثراء ثم أصبح الفقراء في كثير من الدول أكثر فقراً.

وهنا تبدو هذه النظرية أكثر فاعلية في مواجهة الفقر لأنها تبدأ الهجوم عليه مباشرة بتوفير الحد الأدنى من الحاجات الأساسية للفقراء حتى يستطيعوا الخروج من دائرة الفقر.

خامسا: النظرية المؤسسية الجديدة:

ترجع جذور هذه النظرية إلى تفسيرات الماركسية والاشتراكية الاجتماعية التي قدمها الاجتماعي الاقتصادي "فيلبس" بأن العالم الاقتصادي ومؤسساته أصبح في صعود وهبوط مما ترك آثار سلبية على معظم بلاد العالم، خاصة الدول النامية التي تدنى فيها النمو الاقتصادي، مما أفرز مزيد من مشاكل اقتصادية واجتماعية، هذا مما شجع كثير من المفكرين الاقتصاديين والاجتماعيين المهتمين بقضايا التنمية الاجتماعية من التدخل في ايجاد بدائل وحلول نظرية وتطبيقية تعالج المشاكل وتساهم في استدامة عجلة التنمية عامة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة (Badri, 2001: 9-5)

يدعو اتجاه المؤسسة الجديدة إلى تشجيع المشاركة المجتمعية التي يتمثل في شيئين متكاملين أحدهما تدخل الدولة في القطاع الاقتصادي ودعم فئات الشعب الفقيرة وذات الدخل المحدد، لرفع المستوى المعيشي، ويتحقق قدر من الرفاهية. أما الشق الثاني: بأن الدولة تمتلك جميع الموارد، وتقوم بتوزيعها بالشكل الذي يمكن القطاع الخاص من الإنتاج وتحقيق الأرباح التي يشارك بها في دعم المؤسسات الاجتماعية وتقديم الخدمات الاجتماعية واستدامتها.

ويمكن توظيف النظرية في البحث حيث نجد التوجه الحديث من معظم المؤسسات العامة والحكومات يرون أن الحماية الاجتماعية أصبحت فعلاً مؤسسياً وسط القطاع الخاص، مما يلزم من القيام بالمساهمة المجتمعية بطريقة مباشرة وغير مباشرة للحفاظ على التوازن الاجتماعي الاقتصادي واحداث تغيير ورفاة تنموي.

ثامنا-الدراسات السابقة:

تم الإطلاع على عدة دراسات سابقه أفادت الباحثه فى إعداد البحث ومنها:

أولاً: الدراسات العربية:

دراسة "جمال محمد محمد" (٢٠٠٥) والتي تهدف للتعرف على دور بعض آليات مواجهة الفقر في مصر والبحث عن الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المؤثرة على ظاهرة الفقر في المجتمع المصري.

وتوصلت الدراسة إلى أن ظاهرة الفقر في مصر ليست ظاهرة هامشية بل ظاهرة جوهرية تسكن في قلب الهياكل الاقتصادية والسياسية للبناء الاجتماعي وأن برامج عمل مؤسسة التكامل الاجتماعي إحدى المؤسسات غير الحكومية لازلت حتى الآن غير قادرة على وضع تصورات لمشروعات خاصة ومساندتها مع الفقراء لمواجهة الفقر وتحقيق حدته.

كما أشارت دراسته "منى عطيه" (٢٠٠٦) والتي تهدف الى كيفية مواجهة الفقر لسكان المناطق العشوائيه وتوصلت الدراسة فاعليه دور شبكات الأمان الاجتماعي في مواجهه الفقر ووجود معوقات تواجه المواطن من الاستفاده منها تتمثل في القائمين على تقديم الخدمه للمواطنين

كما هدفت دراسته "حسام محمد" (٢٠٠٧) إلى أن تمكين الفقراء هو ركيزه لتحقيق التقدم والتنمية والرخاء للمجتمع والى تعزيز قدرات الفقراء على المشاركة فى عمليات التنمية وتوصلت الدراسة إلى أنه لا بد من إتاحة الفرص أمامهم لضمان مشاركتهم فى عمليات صنع القرار وصنع السياسات الخاصه بهم بدلا من ان يكونوا أداءه فى يد الآخرين ولن يتم ذلك إلا فى وجود عداله اجتماعيه .

فى حين أشارت دراسته "وائل فوزي محمد": (٢٠٠٨)

إلى معرفة حجم الفقر في مصر وأسباب نقشي الفقر في الدول النامية خاصة في مصر ومعرفة السياسات الواجب اتباعها لتفعيل دور شبكة الأمان الاجتماعي للتخفيف من حدة الفقر . وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن الحد من مشكلة الفقر من أكثر اهتمامات علم الاقتصاد في الوقت الحاضر وأن ٢٠.٧% من الأسر في المجتمع المصري تعاني من وطأة الفقر وأكدت الدراسة إلى أنه لا تزال قدرة الجمعيات الأهلية المصرية محدودة في التأثير على السياسات لصالح الفقراء .

في حين هدفت دراسة "خالد الكردي" ٢٠٠٤، إلى التعرف على واقع الحماية الاجتماعية والتنمية في ظل المتغيرات الزاهنة وتوصلت الدراسة إلى أن التنمية في دول العالم الثالث تواجه عقبات اجتماعية وفكرية لذلك اهتمت الدول العربية بالتنمية انطلاقاً من أن الإنسان عنصر مهم من عناصر تحقيق التنمية كما توصلت إلى أن هناك

متغيرات راهنة في الواقع العربي اليوم تدفع باتجاه الاهتمام بالحماية الاجتماعية من جهة والتنمية من جهة أخرى.

دراسة " ماجد بن محمد: ٢٠١٣" هدفت إلى التعرف على دور الجمعيات الخيرية في مواجهة الفقر في المجتمع السعودي، من وجهة نظر المستفيدين من برنامج جمعيه البر الخيرية في منطقه غرب الرياض وتوصلت الدراسه الى ان دور الجمعيه يتحدد حسب اهميته من وجهه نظر افراد عينه البحث، وان من اهم المعوقات يتحدد في الروتين في مختلف اعمالها وقله الموارد الاقصاديه والكوادر البشريه العامله في هذه الجمعيات

في حين تناولت "دراسة ألاء حامد: ٢٠١٦" العدالة الاجتماعية كمتغير في وضع سياسات الرعاية الاجتماعية للمرأة المعيلة هدفت إلى تحديد واقع العدالة الاجتماعية في وضع سياسات الرعاية الاجتماعية للمرأة المعيلة واستعانت بمنهج المسح الإجمالي بالعينة وتوصلت إلى أنه توجد علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين ابعاد العدالة الاجتماعية ووضع سياسات الرعاية الاجتماعية.

كما هدفت دراسة "ابنسام بدير: ٢٠١٧" بعنوان العدالة الاجتماعية كاستراتيجية للتمكين الاقتصادي لفقراء الريف للتخفيف من حدة الفقر " إلى أنه توجد فروق ذات دلالة احصائية من واقع العدالة الاجتماعية ومساعدة الأسر الفقيرة في الريف في إقامة المشروعات الصغيرة وقد توصلت إلى ثبوت وصحة هذا الفرض.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

دراسة (Nicolas: 2009) بعنوان "المسئولية الاجتماعية للشركات كأداة لمحاربة الفقر في موريشيوس" إلى تحليل المساهمة التي قدمتها منظمات الأعمال في مجال مكافحة الفقر والذي يتزايد بشكل كبير واعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة وتوصلت الدراسة إلى أن هناك استعداد للمساعدة على خلق مجتمع أفضل من خلال دعم مالي أو غير مالي.

كما هدفت دراسه (elkarouf: 2012) بعنوان "الخصائص الاجتماعيه والاقتصاديه والديجرافيه للأسر الفقيره في مناطق جنوب الفقر في الأردن" إلى الوقوف

على الاساليب المتاحة لمواجهة الفقر ومحاربتة وذلك من خلال التعرف على خصائص مجتمع البحث، وتوصلت الدراسة إلى أن معظم عينه الدراسه يعانون من مشاكل اجتماعيه واقتصادييه وأنه لا بد من توفير الجهود لحمايه هؤلاء السكان ويقف عقبه أمام تحقيق التنمية .

كما أشارت دراسه (fars :2013) بعنوان: "الخدمات العامه ودورها فى تخفيض الفقر فى العراق" الى ان توفير الخدمات العامه بصوره جيده يسهم فى تخفيض الفقر فى بلدان العالم وتوصلت الدراسه الى انه لا بد من تطور الدوله فى هذا القطاع الذى يشكل عصب الحياه اليومييه فى الدوله لانه يرتبط بتحقيق التنمييه الاقتصادييه ومحورا مهما فى حياه الفرد .

فى حين أشارت دراسه " (abo elshr:2016) بعنوان: "المرأه وظاهره الفقر دراسه سيبيولوجيه لمعاناه المرأه فى الأسره الفقيره" والتي تهدف إلى تسليط الضوء على معاناه المرأه فى الأسره الفقيره وتوصلت الدراسه الى أن من أهم دوائر المعاناه التى تعانى منه الأسر الفقيره هى المرض والتعليم، وانسحاب الدوله فى مجال الرعايه الاجتماعييه وتحديدًا فى مجال الصحة والتعليم.

تاسعا: الطريقة البحثية:

تعد هذه الدراسه من الدراسات الوصفيه التى اعتمدت على منهج المسح الاجتماعي بالعينه وأجرى هذا البحث بمحافظة الجيزة وهى إحدى محافظات القاهرة الكبرى وتجمع بين الحضر ممثلاً فى مدينة الجيزة، والريف ممثلاً فى القرى التابعة لمراكز المحافظة، وقد تم اختيار وحدة المشابك الاجتماعييه التابعة لوزارة التضامن الاجتماعييه بإدارة بولاق الدكرور والتي تقدم أنشطة الحماية الاجتماعييه الحكوميه للريفين الفقراء من أبناء القرى المجاورة، وكذلك تم اختيار جمعيه التقوي حيث تمثل الأنشطة الأهلية التي تقدم برامج الحماية الاجتماعييه للريفين الفقراء بالقرى المجاورة، تم اختيار عينه عشوائية من بين المسجلين فى كشوف وحده المشابك الاجتماعييه وجمعيه التقوي المتقدمين للاستفاده من الدعم النقد المشروط، بلغ حجم العينه ١٥٠ أسرة تم استبيان رب الأسرة سواء كان الزوج أو الزوجة وجمعت البيانات باستخدام

استمارة تم إعدادها لهذا الغرض وتم التطبيق خلال شهرى يناير وفبراير ٢٠١٩ واشتملت علي الأقسام التالية:

القسم الأول: واختص بالبيانات الأساسية عن المبحوث وأسرته من حيث عدد أفراد الأسرة، الحالة التعليمية لرب الأسرة، الدخل الشهري للأسرة، حجم الحيازة الزراعية، حجم الحيازة الحيوانية، الانفاق الشهري للأسرة، ملكية مشروع إنتاجي. القسم الثاني: واختص بقياس معرفة المبحوثين ببرامج الحماية الاجتماعية سواء التي تقدمها الدولة وتحددت في اثنا عشر برنامجا تم حصرها من خلال القوانين واللوائح والجهات الرسمية المسئولة عنها، وكذلك الدراسات السابقة والكتابة حول هذا الموضوع، ثم برامج الحماية الاجتماعية التي تقدمها المنظمات الأهلية وتحددت في ثمانية عشر نشاطاً تتبع عدد من البرامج، وتم استقصاء رأي المبحوثين عن معرفتهم بكل برنامج على مقياس مكون من فئتين يعرف، لا يعرف، وأعطيت الدرجات ٢، ١ على الترتيب.

القسم الثالث: إختص بقياس مدى استفادة المبحوثين من كل برنامج ونشاط من برامج الحماية الاجتماعية سواء التي تقدمها الحكومة، أو المنظمات الأهلية، وذلك على مقياس مكون من ثلاث فئات هي: استفادة عالية، متوسطة، منخفضة، وأعطيت الدرجات ٣، ٢، ١ على الترتيب.

القسم الرابع: وإختص بقياس رضا المبحوثين عن أنشطة وبرامج الحماية الاجتماعية سواء التي تقدمها الدولة، أو المنظمات الأهلية، حيث تم استقصاء رأي المبحوثين عن مدى رضاهم على كل نشاط أو برنامج والتي سبق سؤالهم عن معرفتها واستفادتهم منها، وذلك على مقياس مكون من ثلاث فئات هي: راضي، إلى حد ما، غير راضي، وأعطيت الاستجابات ٣، ٢، ١، على الترتيب.

القسم الخامس: وإختص بالتعرف على المعوقات التي تعوق استفادة المبحوثين من أنشطة وبرامج الحماية الاجتماعية سواء التي تقدمها الدولة، أم المنظمات الأهلية.

القسم السادس: وإختص بقياس دور برامج الحماية الاجتماعية في تلبية واشباع حاجات أفراد المجتمع والمستهدفين منها، وقد تحددت هذه الأدوار في عشرين دور منها توفير الطعام والرعاية الصحية، والحد من الفقر، وتشغيل عمالة الأطفال، وتنمية الشعور بالانتماء، والعدالة الاجتماعية بالمجتمع، وذلك على مقياس مكون من فئتين هما نعم، لا، أعطيت الدرجات ٢، ١ على الترتيب. وبعد الوصول باستمارة الاستبيان إلى صورتها النهائية تم عمل اختبار مبدئي لها pretest وذلك على ١٥ مبحوثا من بعض الأسر الفقيرة التابعة لوحدة المشابك بإدارة بولاق الإجتماعية، وفي ضوء نتائج هذا الاختبار تم إجراء بعض التعديلات على استمارة الاستبيان، حتى أصبحت صالحة وجاهزة لجمع البيانات الميدانية والذي استغرق قرابة شهرين من يناير وحتى فبراير ٢٠١٩، وبعد جمع البيانات تم تفرغها وتحليلها إحصائيا مستخدما لذلك جداول الحصر العددي والنسب المئوية، ومعامل الارتباط البسيط لبيرسون، واختبار مربع كاي.

أولاً: وصف عينة الدراسة:

جدول (١) توزيع المبحوثين وفقاً لخصائصهم المدروسة:

الخصائص	عدد	%	الخصائص	عدد	%
عدد أفراد الأسرة	٤٨	٣٢	٥- الحالة المهنية للزوجة	٣٨	٢٥,٣
٢-٤ فرد	٨٩	٥٩,٣	تعمل	١١٢	٧٤,٧
٥-٧ فرد	١٣	٨,٧	لا تعمل		
٨-١٠ فرد	٥٩	٣٩,٣	٦- حيازة الأرض الزراعية	٦٧	٤٤,٧
الدخل الشهري للأسرة	٦٧	٤٤,٧	لا تحوز	٤٨	٣٢
أقل من ١٠٠٠ جنيه	٢٤	١٦	أقل من نصف فدان	٢٥	١٦,٧
١٠٠٠- أقل من ٢٠٠٠			نصف فدان- فدان	١٠	٦,٦
٢٠٠٠ جنيه فأكثر	١٢٠	٨٠	أكثر من فدان		
الحالة المهنية لرب الأسرة	٣٠	٢٠	٧- حيازة الحيوانات المزرعية	٨٠	٥٣,٣
الأسرة يعمل			لا تحوز	٣٥	٢٣,٣
لا يعمل			١-٢ رأس	٣٥	٢٣,٣
نوع العمل	٢٦	٢١,٧	٣ رأس فأكثر		
موظف	١٧	١٤,٢	٨- تعليم رب الأسرة	٤٣	٢٨,٧
حرفي	١٥	١٢,٥	أمي	٥٢	٣٤,٧
مزارع	٢٤	٢٠	يقراً ويكتب	٥٥	٣٦,٧
عامل باليومية	٣٨	٣١,٧	حاصل علي مؤهل دراسي		
غير مبين			٩- ملكية الأسرة لمشروع	١١٧	٧٨
			إنتاجي/خدمي	٣٣	٢٢
			لا تملك		
			تملك		

أولاً: خصائص عينة البحث:

تبين من نتائج جدول (١) أن خصائص عينة البحث جاءت علي النحو التالي:
 أن ما يقرب من ثلاثة أخماس المبحوثين (٥٩,٣%) يتراوح عدد أفراد أسرهم من ٥-٧ فرد، وحوالي خمسي المبحوثين (٣٩,٣%) دخل أسرهم الشهري أقل من ١٠٠٠ جنيه، وأربعة أخماس أرباب الأسر المبحوثة ٨٠% يعملون، منهم ٢١,٧% يعمل موظف حكومي، ٢٠% عامل باليومية، ١٢,٥% مزارع، ١٤,٢% حرفي، وما يقرب من ثلاثة أرباعهم (٧٤,٧%) لا تعمل زوجاتهم، وما يقرب من الثلث (٣٢%) حيازتهم الزراعية أقل من نصف فدان، و ٤٤,٧% منهم ليس لديهم حيازة زراعية، وما يزيد عن النصف ٥٣,٥% ليس لديهم حيوانات مزرعية، وبلغت نسبة الأمية بينهم ٢٨,٧%، ويقرأ ويكتب ٣٤,٧%، وغالبيتهم لا يمتلك أي مشروع صغير، وعليه يتضح تدني المستوى الإقتصادي والإجتماعي للأسر المبحوثة، وبالتالي تكون الأولي بالرعاية والحصول علي برامج الحماية الإجتماعية.

ثانياً: معرفة المبحوثين ببرامج الحماية الاجتماعية:

تضمنت برامج الحماية الاجتماعية نوعين: برامج الحماية الاجتماعية التي تقدمها الدولة، وبرامج الحماية الاجتماعية التي تقدمها المنظمات الأهلية، وجاءت معرفة المبحوثين بكلا النوعين من البرامج على النحو التالي:

أ- برامج الحماية التي تقدمها الدولة:

تضمنت برامج الحماية الاجتماعية التي تقدمها الدولة على اثنا عشر برنامجاً، وجاءت استجابة المبحوثين عن معرفتهم بهذه البرامج على النحو التالي جدول (٢) جاء في مقدمتها المعرفة بالدعم التموييني ممثلا في صرف حصص تموينية للأسر وأجاب بذلك ٩٥.٣% من المبحوثين، وتلى ذلك المعرفة بدعم رغيف الخبز بنسبة ٨٩.٣%، ثم صرف معاشات شهرية لمن يحال للتقاعد عن العمل ٨٨%، ثم الاعفاء من المصروفات الدراسية لأبناء الأسر الفقيرة ٨٠.٧%، ثم صرف معاش تكافل وكرامة للأسرة الفقيرة من الأرمال وكبار السن والمعاقين ٨٠%، وبنفس النسبة التأمين الصحي على تلاميذ المدارس والأطفال، وفي نفس سياق الاهتمام بالأطفال جاءت التغذية

المدرسية (تقديم وجبة غذائية لأطفال المدارس) ٧٨.٧%، ثم وجود منافذ وسيارات متقلبة للقوات المسلحة والشرطة لبيع السلع الغذائية بأسعار مخفضة ٧٧.٣%. وإنخفضت بعد ذلك معرفة المبحوثين بأربع برامج من برامج الحماية الاجتماعية وهي التأمين الصحي على المرأة المعيلة ٥١.٣%، ثم توفير مسكن ملائم للأسر الفقيرة من خلال توصيل المرافق الأساسية للمنازل ٤٢%، ثم برنامج كفاية للحد من الزيادة السكانية لدى الأسر الفقيرة ٣٦.٧%، وأخيراً برنامج فرصة لتوفير فرص تأهيل وعمل لأبناء الأسر الفقيرة والقريبة من خط الفقر ٣٢.٧%. وعليه يتضح ارتفاع نسبة معرفة المبحوثين ببرامج الحماية الاجتماعية التي تقدمها الدولة من أجل مواجهة فقر الأسر الفقيرة والتخفيف من الآثار السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي وخاصة برامج الدعم التموييني، ودعم رغيف الخبز واللذان يستفيد منهما نسبة كبيرة من المجتمع المصري، وهذا ما أكدت عليه دراسة آلاء حامد ٢٠١٦ من أن هناك علاقة طردية بين أبعاد العدالة الاجتماعية ووضع سياسات الرعاية الاجتماعية.

جدول (٢) استجابات المبحوثين عن معرفتهم ببرامج الحماية الاجتماعية الحكومية

م	البرامج الحكومية	يعرف		لا يعرف	
		عدد	%	عدد	%
١-	تكافل وكرامة - تقديم الدعم النقدي للأرامل - وكبار السن والمعاقين.	١٢٠	٨٠.٠	٣٠	٢٠
٢-	الدعم التموييني (صرف حصص تموينية)	١٤٣	٩٥.٣	٧	٤.٧
٣-	التغذية المدرسية (تغذية أطفال المدارس)	١١٨	٧٨.٧	٣٢	٢١.٣
٤-	المعاشات الشهرية لمن يحال للتقاعد عن العمل.	١٣٢	٨٨.٠	١٨	١٢.٠
٥-	التأمين الصحي على الأطفال.	١٢٠	٨٠.٠	٣٠	٢٠.٠
٦-	التأمين الصحي للمرأة المعيلة.	٧٧	٥١.٣	٧٣	٤٨.٧
٧-	برنامج فرص لتوفير فرص تأهيل وعمل للأسر القريبة من خط الفقر.	٤٩	٣٢.٧	١٠١	٦٧.٣
٨-	برنامج كفاية ٢ للحد من الزيادة السكانية في الأسر الفقيرة.	٥٥	٣٦.٧	٩٥	٦٣.٣
٩-	سكن كريم (توصيل مياه الشرب والصرف الصحي بالمنزل).	٦٣	٤٢.٠	٨٧	٥٨.٠
١٠-	دعم رغيف الخبز.	١٣٤	٨٩.٣	١٦	١٠.٧
١١-	الأعفاء من المصروفات الدراسية لتلاميذ الأسر الفقيرة.	١٢١	٨٠.٧	٢٩	١٩.٣
١٢	منافذ بيع السلع الغذائية الخاصة بالقوات المسلحة والشرطة.	١١٦	٧٧.٣	٣٤	٢٢.٧

وبتوزيع المبحوثين وفقاً لدرجة معرفتهم الإجمالية ببرامج الحماية الاجتماعية الحكومية إلى ثلاث فئات تبين من النتائج جدول (٣) أن ما يزيد بقليل عن نصف المبحوثين ٥١.٣% معرفتهم منخفضة، وأقل من النصف ٤٧.٣% معرفتهم متوسطة، وأقل نسبة منهم ١.٣% معرفتهم مرتفعة ببرامج الحماية الاجتماعية الحكومية.

جدول (٣) توزيع المبحوثين وفقاً لمستوى معرفتهم ببرامج الحماية الاجتماعية

واستفادتهم منها ورضاهم عنها

المستوى		منخفضة		متوسط		مرتفع	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
البرامج الحكومية							
المعرفة بها	٧٧	٥١.٣	٧١	٤٧.٣	٢	١.٣	
الاستفادة منها	٧٠	٤٦.٧	٤٤	٢٩.٣	٣٦	٢٤.٠	
الرضا عنها	٨٠	٥٣.٣	٣٠	٢٠.٠	٤٠	٢٦.٧	
برامج المنظمات الأهلية							
المعرفة بها	٤٣	٢٨.٧	٦٤	٤٢.٧	٤٣	٢٨.٧	
الاستفادة منها	١٠٠	٦٦.٧	٤٠	٢٦.٧	١٠	٦.٧	
الرضا عنها	١٠٥	٧٠.٠	١٨	١٢.٠	٢٧	١٨.٠	

ثانياً: الاستفادة من برامج الحماية الاجتماعية التي تقدمها الحكومة ورضا المبحوثين عنها"

استفادة المبحوثين من برامج الحماية الاجتماعية:

باستقصاء رأي المبحوثين عن مدى استفادتهم من كل برنامج من برامج الحماية الاجتماعية التي تقدمها الدولة جاءت استجاباتهم على النحو التالي جدول (٤).
 تبين ارتفاع استفادة المبحوثين من برنامج دعم رغيف الخبز حيث بلغت نسبة المبحوثين في فئة مستوى الاستفادة العالية ٤٦%، وفي فئة مستوى الاستفادة المتوسطة ١٨.٧%، وتلى ذلك الاستفادة من الدعم التمويني وبلغت ٤٤.٧% في فئة الاستفادة العالية، ٣٣.٣% في فئة الاستفادة المتوسطة، ثم الاستفادة من منافذ الجيش والشرطة لبيع السلع الغذائية بأسعار منخفضة وبلغت ٣٤% في الاستفادة العالية، ٢٨% في الاستفادة المتوسطة، وتلى ذلك الاستفادة من برامج تغذية أطفال المدارس وبلغت ٢٨.٧% في فئة الاستفادة العالية، ٣٨.٧% في فئة الاستفادة المتوسطة وبلغت ٢٧.٣% في الاستفادة العالية، و ٢٩.٣% في فئة الاستفادة المتوسطة، وتلى ذلك الاستفادة من برامج المعاشات الشهرية لمن يحال للتقاعد عن العمل وذلك بنسبة ٢٦.٧% في فئة الاستفادة العالية، ٣١.٣% في فئة الاستفادة المتوسطة.

حيث بلغت نسبة المبحوثين ٣.٣% في فئة الاستفادة العالية، ثم برنامج فرصة لتوفير فرص العمل ٤%، وبرنامج توفير السكن الملائم ٥.٣% وذلك في فئة الاستفادة العالية، وتوزيع المبحوثين وفقاً لدرجة بينما كانت أقل نسبة استفادة من برامج كفاية ٢

طفل للحد من الزيادة السكانية استفادتهم الاجمالية من برامج الحماية الاجتماعية التي تقدمها الحكومة تبين من نتائج جدول (٤) أن حوالي ربع المبحوثين ٢٤% استفادتهم مرتفعة، وما يقرب من ثلاثة أعشار المبحوثين ٢٩.٣% استفادتهم متوسطة- وأعلى نسبة منهم ٤٦.٧% استفادتهم منخفضة وهو ما يعني انخفاض استفادة المبحوثين عن برامج الحماية الاجتماعية التي تقدمها الدولة، وهو ما يتطلب بذل المزيد من الجهود لزيادة استفادتهم منها، وهو ما أكدته دراسة "ابتسام بدير ٢٠١٧" والتي أكدت أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين واقع العدالة الإجتماعية ومساعدة الأسر الفقيرة في الريف .

كما أشارت دراسته "منى عطيه" (٢٠٠٦) والتي تهدف الى كيفية مواجهة الفقر لسكان المناطق العشوائيه وتوصلت الدراسة فاعليه دور شبكات الامان الاجتماعى فى مواجهه الفقر ووجود معوقات تواجه المواطن من الاستقاده منها تتمثل فى القائمين على تقديم الخدمه للمواطنين

جدول (٤) استجابات المبحوثين عن درجة استفادتهم ورضاهم عن برامج الحماية

الإجتماعية التي تقدمها الحكومة تقدمها الحكومة

م	البرامج الحكومية	الاستفادة						الرضا عنه					
		عاليه		متوسطة		منخفضه		راضي		إلى حد ما		غير راضي	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
١٠	تكافل وكرامة (تقديم الدعم النقدي شهريا للأرامل والمسنين)	٢٨	١٨.٧	٥٧	٣٨	٦٥	٤٣.٣	٤٧	٣١.٣	٢٥	١٦.٧	٧٨	٥٢
١٢	الدعم التموييني (صرف حصص تموينية)	٦٧	٤٤.٧	٥٠	٣٣.٣	٣٣	٢٢	٥٦	٣٧.٣	٢٤	١٦	٧٠	٤٦.٧
٩	التغذية المدرسية (تغذية أطفال المدارس)	٤٣	٢٨.٧	٥٨	٣٨.٧	٤٩	٣٢.٧	٤٤	٢٩.٣	٢٧	١٨	٧٩	٥٢.٧
٨	المعاشات الشهرية لمن يحال للتقاعد.	٤٠	٢٦.٧	٤٧	٣١.٣	٦٣	٤٢	٤٣	٢٨.٧	٢٧	١٨	٨٠	٥٣.٣
٥	التأمين الصحي علي الأطفال.	٣٥	٢٣.٣	٤٠	٢٦.٧	٧٥	٥٠	٣٧	٢٤.٧	٢٢	١٤.٧	٩١	٦٠.٧
٤	التأمين الصحي للمرأة المعيلة.	٣١	٢٠.٧	٢٣	١٥.٣	٩٦	٦٤	٣٤	٢٢.٧	٢٢	١٤.٧	٩٤	٦٢.٧
٢	برنامج فرصة لتوفير فرص تاهيل وعمل للأسر القريبة من خط الفقر.	٦	٤	٣٦	٢٤	١٠٨	٧٢	٢٧	١٨	٢٤	١٦	٩٩	٦٦
١	برنامج كفاية ٢ للحد من الزيادة السكانية في الأسر الفقيرة.	٥	٣.٣	١٩	١٢.٧	١٢٦	٨٤	٧	٤.٧	٤٢	٢٨	١٠١	٦٧.٣
٣	سكن كريم (توصيل مياه الشرب والصرف الصحي بالمنازل).	٨	٥.٣	٣٠	٢٠	١١٢	٧٤.٧	١٦	١٠.٧	٣٧	٢٤.٧	٩٧	٦٤.٧
١١	دعم رغياف الخبز.	٦٩	٤٦	٢٨	١٨.٧	٥٣	٣٥.٣	٥٤	٣٦	٢٠	١٣.٣	٧٦	٥٠.٧
٦	الاعفاء من المصروفات الدراسية لتلاميذ الأسر الفقيرة.	٤١	٢٧.٣	٤٤	٢٩.٣	٦٥	٤٣.٣	٤٠	٢٦.٧	٢٢	١٤.٧	٨٨	٥٨.٧
٧	منافذ بيع السلع الغذائية الخاصة بالقوات المسلحة والشرطة.	٥١	٣٤	٤٢	٢٨	٥٧	٣٨	٤٩	٣٢.٧	٢١	١٤	٨٠	٥٣.٣

أ- رضا المبحوثين عن برامج الحماية الاجتماعية التي تقدمها الدولة:

تبين من نتائج جدول (٤) ارتفاع نسب المبحوثين في فئة غير راضي عن غالبية برامج الحماية الاجتماعية التي تقدمها الدولة، تم توفير وتجهيز مسكن مناسب للأسر الفقيرة ٦٤.٧% ثم التأمين الصحي على المرأة المعيلة ٦٢.٧% ثم التأمين الصحي على التلاميذ والأطفال ٦٠.٧% والاعفاء من المصروفات الدراسية لأبناء الأسر الفقيرة ٥٨.٧%، ومنافذ بيع السلع الغذائية بأسعار منخفضة ٥٣.٣%، والمعاشات الشهرية للمتقاعدين عن العمل ٥٣.٣%، والتغذية المدرسية ٥٢.٧%

ومعاشات تكافل وكرامة ٥٢% ودعم رغيف الخبز ٥٠.٧% وأخيراً الدعم التموييني ٤٦.٧%.

وبتوزيع المبحوثين وفقاً لدرجة رضاهم الاجمالية عن برامج الحماية الاجتماعية التي تقدمها الحكومة على ثلاث فئات، تبين من النتائج جدول (٤) أن ما يزيد على ربع المبحوثين ٢٦.٧% رضاهم مرتفع، وأن ما يزيد عن نصف المبحوثين ٥٣.٣% غير راضين عن هذه البرامج وهو ما قد يرجع إلى وجود العديد من المعوقات التي خفضت من استفادة منها وكذلك رضاهم عنها.

وعليه يتضح إنخفاض رضا المبحوثين عن جمع برامج الحماية الاجتماعية التي تقدمها الحكومة من أجل الحد من فقر الأسر الفقيرة، وقد يرجع ذلك إلى وجود بعض المعوقات التي قد تحول أو تصعب من حصولهم على خدمات هذه البرامج، أو عدم جودة الخدمة المقدمة أو عدم استدامة تقديمها، وهو ما يتطلب البحث عن أسباب انخفاض رضا أفراد المجتمع عن هذه البرامج من أجل تصحيح مسارها وارتفاع رضا المجتمع عنها، وتحقيقها لأهدافها المنشودة، وفيما يلي أهم المعوقات التي كشفت عنها نتائج الدراسة.

ثالثاً: معوقات استفادة الأسر من برامج الحماية الاجتماعية التي تقدمها الدولة:

باستقصاء رأي المبحوثين عن أسباب ضعف استفادتهم من برامج الحماية الاجتماعية التي تقدمها الدولة، جاءت النتائج على النحو التالي جدول (٥) حيث جاء في مقدمة هذه المعوقات: الفساد الإداري في الهيئات التي تقدم برامج الحماية الاجتماعية وخاصة وزارة التموين، وأجاب بذلك ٩٤% من المبحوثين، وهو ما يؤكد على تغلغل الفساد الإداري في أجهزة الدولة وخاصة في الهيئات التي تتعامل مع المواطنين، وأنه أفة كل نجاح وتقدم وتطوير، وفي نفس السياق جاء معوق الوساطة والمحسوبية في الحصول على خدمات وبرامج الحماية الاجتماعية ٩٢.٧%، وتلى ذلك عدم القيام بدراسة مستقبلية للتعرف على الاحتياجات الفعلية للأسر الفقيرة من هذه البرامج ٩٠%، ثم عدم وجود معايير محددة لوصف وتحديد من هم المستحقين الحقيقيين لخدمات هذه البرامج ٨٨%، وعدم وجود حصر دقيق لمستحقي خدمات برامج الحماية الاجتماعية ٨٧.٣%، وانخفاض جودة الخدمات التي تقدمها برامج

الحماية الاجتماعية ٨٢.٧%، وعدم وجود فروع للجهات التي تقدم خدمات الحماية الاجتماعية تكون قريبة من المستهدفين منها ٨١.٣%، وعدم المعرفة بسبل الاستفادة من برامج الحماية الاجتماعية ٨٠%، عدم توفر التمويل الكافي من جانب الدولة لضمان استدامة هذه البرامج في تقديم خدماتها ٧٢%، وهذا ما أكدت عليه نظرية الدور بأنه لا بد من أن تقوم الدولة بحماية أفرادها ومساعدتهم علي الخروج من دائرة الفقر وبتحديث البرامج التي تقدمها من أجل النهوض بالمجتمع بأسره وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.

وقد يرجع معوقات استفادة الأسر من برامج الحماية الاجتماعية إلى ما أكده المفكر الاجتماعي الفرنسي (Jencks) في أن للنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية دورا مباشرا في اخفاق قدرة الناس في الحصول على فرص ووسائل تمكنهم من تحقيق مستوى معيشى معين.

جدول (٥) يبين استجابات المبحوثين حول أهم المعوقات التي تواجه الأسر في

الاستفادة من برامج الحماية الاجتماعية

أولاً:- البرامج الحكومية:

م	المعوقات	نعم		لا		الترتيب
		عدد	%	عدد	%	
١	عدم وجود بطاقة الرقم القومي	٦٥	٤٣.٣	٨٥	٥٦.٧	١٢
٢	الواسطة والمحسوبية في الحصول علي خدمة البرامج	١٤٠	٩٣.٣	١٠	٦.٧	٢
٣	عدم توفر التمويل الكافي من جانب الدولة	١٠٨	٧٢.٠	٤٢	٢٨.٠	١٠
٤	صعوبة اسخراج الأوراق المطلوبة (شهادة الميلاد)	٦٩	٤٦.٠	٨١	٥٤.٠	١١
٥	عدم وجود فروع قريبة تقدم الخدمات	١٢٢	٨١.٣	٢٨	١٨.٧	٨
٦	عدم وجود حصر دقيق لمستحقي خدمات برامج الحماية الاجتماعية	١٣١	٨٧.٣	١٩	١٢.٧	٦
٧	عدم وجود معايير محددة لوصف من هم مستحقي الخدمة	١٣٢	٨٨.٠	١٨	١٢.٠	٥
٨	انخفاض مستوي جودة الخدمات التي تقدم برامج الحماية الاجتماعية	١٢٤	٨٢.٧	٢٦	١٧.٣	٧
٩	الفساد الإداري في الهيئات التي تقدم برامج الحماية الاجتماعية وخاصة وزارة التموين	١٤١	٩٤.٠	٩	٦.٠	١
١٠	تعقيد إجراءات الحصول علي خدمات برامج الحماية الاجتماعية	١٣٩	٩٢.٧	١١	٧.٣	٣
١١	عدم المعرفة بسبل الاستفادة من هذه البرامج (قلة الدعاية)	١٢٠	٨٠.٠	٣٠	٢٠.٠	٩
١٢	عدم القيام بدراسة مستقبلية للتعرف علي إحتياجات الأسر الفقيرة من هذه البرامج.	١٣٥	٩٠.٠	١٥	١٠.٠	٤

وعليه يتضح تعدد وتنوع المعوقات التي تواجه استفادة المبحوثين من أنشطة وخدمات برامج الحماية الاجتماعية التي تقدمها الدولة، من هذه المعوقات ما يتعلق بالفساد الإداري داخل أجهزة الدولة حيث المحسوبية والواسطة والرشاوي من أجل الوصول والحصول على الخدمات، وتعقيد إجراءات الحصول على الخدمة إلا إذا اتبع الطرق والأساليب غير الشرعية، وعدم معرفة القائمين على هذه البرامج بالاحتياجات الفعلية لأفراد المجتمع المستهدفين منها، إضافة إلى عدم توفر التمويل الكافي، وكذلك عدم وجود قاعدة بيانات تحدد المستحقين لهذه الخدمات وعلى أي أساس تم تحديدهم. وهذا ما اشارت اليه نظريه اشباع الحاجات بأن مواجهة الفقر لا بد أن يتمثل في اتجاه عام قوامه خفض المستمر للتباين وتقليل حدة التفاوت بين فئات المجتمع المختلفة في توزيع الثروة والدخل، هذا وقد لوحظ بعد مضي عقود متواليه على استراتيجية التنمية في بلدان العالم النامي بعد استقلالها أنها لم تحقق معدلات للنمو يمكنها من مواجهة الفقر، بل كشف الواقع تزايد الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة بصفة أساسية لأن الأغنياء أصبحوا أكثر ثراء ثم أصبح الفقراء في كثير من الدول أكثر فقراً.

برامج الحماية الاجتماعية التي تقدمها المنظمات الأهلية:

المعرفة ببرامج الحماية الاجتماعية:

تضمنت برامج الحماية الاجتماعية التي تقدمها المنظمات الأهلية ثمانية عشر برنامجاً وجاءت استجابة المبحوثين عن مدى معرفتهم بهذه البرامج على النحو التالي جدول (٦):

جاء في مقدمة البرامج التي يعرفها المبحوثون توزيع شنت رمضان على الأسر الفقيرة وأجاب بذلك ٦٨.٧%، وتلى ذلك المساعدة في تجهيز وزواج الفتيات اليتامى بنسبة ٦١.٣%، تم توزيع البطاطين في فصل الشتاء على الأسر الفقيرة ٦٠.٧%، وإقامة مواعيد الرحمن في شهر رمضان لافطار الأسر الفقيرة وعابري السبيل ٥٩.٣% وفتح مستوصفات لتقديم الخدمة الطبية بأجور رمزية ٥٤.٧% وتلى ذلك توزيع ملابس العيد على الأسر الفقيرة ٥٠%، ثم إقامة وتجديد سقف منازل الأسر الفقيرة لحمايتها من الأمطار ٤٨%، وبنفس النسبة فتح دار حضانه، وتلى ذلك تقديم مساعدات شهرية للمرأة المعيلة ٤٦%، وصرف الأدوية مجاناً من المستوصفات ٤٣.٣%، ثم منح

قروض متناهية الصغر للمرأة الفقيرة لإقامة مشروع ٤٢.٧%، تم توفير سيارة لتكريم الإنسان (دفن الموتى) ٣٨.٧%، وفتح منافذ لبيع منتجات الأسر المنتجة ٣٥.٣%، وهذا ما أشارت إليه دراسة (Nicolus:2009) التي أكدت علي أن هناك استعداد للمنظمات غير الحكومية للمساعدة علي خلق مجتمع أفضل من خلال دعم مالي أو غير مالي. وهذا ما يدعوا اليه اتجاه المؤسسي الجديد إلى تشجيع المشاركة المجتمعية التي يتمثل في شيين متكاملين أحدهما تدخل الدولة في القطاع الاقتصادي ودعم فئات الشعب الفقيرة وذات الدخل المحدد، لرفع المستوى المعيشي، ويتحقق قدر من الرفاهية.

أما الشق الثاني: بأن الدولة تمتلك جميع الموارد، وتقوم بتوزيعها بالشكل الذي يمكن القطاع الخاص من الإنتاج وتحقيق الأرباح التي يشارك بها في دعم المؤسسات الاجتماعية وتقديم الخدمات الاجتماعية واستدامتها

جدول (٦) يبين استجابات المبحوثين حول معرفتهم ببرامج الحماية الاجتماعية التالية التي تقوم بها الجمعيات الأهلية (منظمات المجتمع المدني)

الترتيب	المعرفة				برامج الجمعيات الأهلية	م
	لا		نعم			
	%	عدد	%	عدد		
٥	٤٥.٣	٦٨	٥٤.٧	٨٢	مستوصفات العلاج بأجور رمزية	١-١
١٠	٥٦.٧	٨٥	٤٣.٣	٦٥	صرف الأدوية مجاناً	١-٢
١	٣١.٣	٤٧	٦٨.٧	١٠٣	توزيع شنطة رمضان	١-٣
٤	٤٠.٧	٦١	٥٩.٣	٨٩	موائد الرحمن	١-٤
٦	٥٠	٧٥	٥٠.٠	٧٥	توزيع ملابس العيد	١-٥
٢	٣٨.٧	٥٨	٦١.٣	٩٢	تجهيز زواج الفتيات اليتامي	١-٦
٩	٥٤.٠	٨١	٤٦.٠	٦٩	معاشات شهرية للمرأة المعيلة	١-٧
١٧	٧٢.٠	١٠٨	٢٨.٠	٤٢	دروس تقوية التلاميذ	١-٨
١٤	٦٦.٠	٩٩	٣٤.٠	٥١	توزيع الأكفان	١-٩
١٨	٧٢.٧	١٠٩	٢٧.٣	٤١	مقابر الصدقة	١-١٠
١٢	٦١.٣	٩٢	٣٨.٧	٥٨	سيارة تكريم الإنسان	١-١١
١٥	٦٧.٣	١٠١	٣٢.٧	٤٩	التدريب علي أشغال التريكو	١-١٢
١٣	٦٤.٧	٩٧	٣٥.٣	٥٣	فتح منافذ لبيع منتجات الأسر المنتجة	١-١٣
١١	٥٧.٣	٨٦	٤٢.٧	٦٤	منح قروض متناهية الصغر للمرأة الفقيرة	١-١٤
٧	٥٢.٠	٧٨	٤٨.٠	٧٢	سقف المنازل لمنع الأمطار	١-١٥
٣	٣٩.٣	٥٩	٦٠.٧	٩١	توزيع البطاطين في الشتاء	١-١٦
٨	٥٢.٠	٧٨	٤٨.٠	٧٢	فتح دار حضانة	١-١٧
١٦	٦٨.٧	١٠٣	٣١.٣	٤٧	فتح دار المسنين	١-١٨

وعلى هذا يتضح إنخفاض معرفة المبحوثين ببرامج الحماية الاجتماعية التي تقدمها المنظمات الأهلية على الرغم من تعددها، حيث أن أعلى معرفة جاءت من حوالي ثلثي العينة وذلك لنشاط توزيع شنط رمضان، ثم المساعدة في تجهيز زواج الفتيات اليتامى، وعليه يجب الاهتمام بنشر التوعية الكافية عن برامج وأنشطة الأسر الفقيرة على الوفاء باحتياجاتها الأساسية للحياة.

وبتوزيع المبحوثين وفقاً لدرجة معرفتهم أنشطة وبرامج الحماية الاجتماعية إجمالاً التي تقدمها المنظمات الأهلية، تبين من النتائج جدول (٦) أن ما يزيد على ربع المبحوثين ٢٨.٧% معرفتهم مرتفعة بهذه البرامج، ونفس النسبة معرفتهم منخفضة، وأن أعلى نسبة من المبحوثين (٤٢.٧%) تقع في فئة مستوى المعرفة المتوسطة. استفادة المبحوثين من برامج الحماية الاجتماعية التي تقدمها المنظمات الأهلية ورضاهم عنها:

أ- استفادة المبحوثين من برامج الحماية الاجتماعية:

تشير النتائج بجدول (٧) إلى إنخفاض من استفادة المبحوثين من أنشطة وخدمات ببرامج الحماية الاجتماعية التي تقدمها المنظمات الأهلية، وجاءت استجابة المبحوثين عن مدى استفادتهم من هذه الأنشطة على النحو التالي:

- جاء في مقدمة هذه الأنشطة الاستفادة من فتح دار الحضانه، وبلغت نسبة المبحوثين في فئة مستوى الاستفادة المرتفعة ١٤.٧%، في حين قامت نسبة المبحوثين في فئة مستوى الاستفادة المنخفضة ٥٣.٣%، ثم الاستفادة من نشاط توفير سيارة تكريم الإنسان بنسبة ١٤% في فئة الاستفادة المرتفعة، مقابل ٧٢% في فئة الاستفادة المنخفضة، ثم الاستفادة من برامج المعاشات الشهرية للمرأة المعيلة بنسبة ١٢.٧% في فئة الاستفادة المرتفعة، مقابل ٦٤% في فئة الاستفادة المنخفضة، وتلى ذلك الاستفادة من أنشطة موائد الرحمن بنسبة ١٢.٧% في فئة الاستفادة المرتفعة، مقابل ٦٤% في فئة الاستفادة المنخفضة، وتلى ذلك الاستفادة من أنشطة موائد الرحمن بنسبة ١٢% في فئة الاستفادة المرتفعة، مقابل ٧٤% في فئة الاستفادة المنخفضة، تم الاستفادة من

المستوصفات الخيرية للعلاج بنسبة ١٠.٧% في فئة الاستفاده المرتفعة مقابل
٥٠.٧% في فئة الاستفاده المنخفضة.

وكانت أعلى نسب الاستفاده المنخفضة لأنشطة التدريب على أشغال التريكو
٨٠%، ودار المسنين ٧٧.٣%، ومنافذ بيع منتجات الأسر المنتجة ٧٦%، وتوزيع
ملابس العيد ٧٤.٦%، ومقابر الصدقة ٧٤%، وصرف الأدوية مجاناً ٧١.٣%،
وتوزيع شنت رمضان ٦٣.٣%.

وهذا ما أشارت دراسه (2013: fars) بعنوان "الخدمات العامه ودورها في
تخفيض الفقر في العراق" الى ان توفير الخدمات العامه بصوره جيده يسهم في
تخفيض الفقر في بلدان العالم وتوصلت الدراسه الى انه لابد من تطور الدوله في هذا
القطاع الذي يشكل عصب الحياه اليوميه في الدوله لانه يرتبط بتحقيق التتميه
الاقتصاديّه ومحوراً مهماً في حياه الفرد.

جدول (٧) يبين درجة استفادة الأسر من برامج الحماية الإجتماعية التالية التي تقدمها

الجمعيات الأهلية ودرجة رضاهم عنها

م	البرامج الحكومية	الاستفادة						الرضا عنه					
		عاليه		متوسطة		منخفضه		راضي		الي حد ما		غير راضي	
		عد	%	عد	%	عد	%	عد	%	عد	%		
١-	مستوصفات العلاج بأجور رمزية	١٦	١٠.٧	٥٨	٣٨.٧	٧٦	٥٠.٧	٢٨	١٨.٧	٤١	٢٧.٣	٨١	٥٤.٠
٢-	صرف الأدوية مجاناً	٩	٦.٠	٣٤	٢٢.٧	١٠٧	٧١.٣	٢٠	١٣.٣	٢٦	١٧.٣	١٠٤	٦٩.٣
٣-	توزيع شنطة رمضان	٥	٣.٣	٥٠	٣٣.٣	٩٥	٦٣.٣	٢٦	١٧.٣	٣١	٢٠.٧	٩٣	٦٢.٠
٤-	مواند الرحمن	١٨	١٢.٠	٢١	١٤.٠	١١١	٧٤.٠	٢٢	١٤.٧	٢٤	١٦.٠	١٠٤	٦٩.٣
٥-	توزيع ملابس العيد	٤	٢.٧	٣٤	٢٢.٧	١١٢	٧٤.٧	١٨	١٢.٠	٣٦	٢٤.٠	٩٦	٦٤.٠
٦-	تجهيز زواج الفتيات اليتامي	١٦	١٠.٧	٤٣	٢٨.٧	٩١	٦٠.٧	٢٢	١٤.٧	١٤	٩.٣	٩٤	٦٢.٧
٧-	معاشات شهرية للمرأة المعيلة	١٩	١٢.٧	٣٥	٢٣.٣	٩٦	٦٤.٠	٢٨	١٨.٧	٣٣	٢٢.٠	٨٩	٥٩.٣
٨-	دروس تقوية التلاميذ	١٠	٦.٧	٣٣	٢٢.٠	١٠٧	٧١.٣	٢٢	١٤.٧	٢٧	١٨.٠	١٠١	٦٧.٣
٩-	توزيع الأكفان	١٠	٦.٧	٣٤	٢٢.٧	١٠٦	٧٠.٧	٢٠	١٣.٣	٣١	٢٠.٧	٩٩	٦٦.٠
١٠-	مقابر الصدقة	١٢	٨.٠	٢٧	١٨.٠	١١١	٧٤.٠	٢٤	١٦.٠	٢٣	١٥.٣	١٠٣	٦٨.٧
١١-	سيارة تكريم الأتسان	٢١	١٤.٠	٢١	١٤.٠	١٠٨	٧٢.٠	٢٦	١٧.٣	٢٤	١٦.٠	١٠٠	٦٦.٧
١٢-	التدريب علي أشغال التريكو	٤	٢.٧	٢٦	١٧.٣	١٢٠	٨٠.٠	١٤	٩.٣	٣٧	٢٤.٧	٩٩	٦٦.٠
١٣-	فتح منافذ لبيع منتجات الأسر المنتجة	٦	٤.٠	٣٠	٢٠.٠	١١٤	٧٦.٠	١٨	١٢.٠	٣١	٢٠.٧	١٠١	٦٧.٣
١٤-	منح قروض متناهية الصغر للمرأة الفقيرة	١١	٧.٣	٣٣	٢٢.٠	١٠٦	٧٠.٧	١٣	٨.٧	٤٠	٢٦.٧	٩٧	٦٤.٧
١٥-	سقف المنازل لمنع الأمطار	١١	٧.٣	٤٦	٣٠.٧	٩٣	٦٢.٠	٢٢	١٤.٧	٣٢	٢١.٣	٩٦	٦٤.٠
١٦-	توزيع البطاطين في الشتاء	١١	٧.٣	٥٩	٣٩.٣	٨٠	٥٣.٣	٢٧	١٨.٠	٢٥	١٦.٧	٩٨	٦٥.٣
١٧-	فتح دار حضانة	٢٢	١٤.٧	٤٨	٣٢.٠	٨٠	٥٣.٣	٢٦	١٧.٣	٣٧	٢٤.٧	٧٨	٥٢.٠
١٨-	فتح دار المسنين	٧	٤.٧	٢٧	١٨.٠	١١٦	٧٧.٣	٢٣	١٥.٣	١٦	١٠.٧	١١١	٧٤.٠

وعليه يتضح إنخفاض استفادة المبحوثين من أنشطة وخدمات برامج الحماية الاجتماعية التي تقوم بها المنظمات الأهلية، وهذا ما أكدته دراسة "جمال محمد محمد: ٢٠٠٥" التي أكدت ان المؤسسات غير الحكومية لا زالت حتي الآن غير قادرة علي وضع تصورات لمشروعات خاصة ومساندتها الفقراء والحياء الذي يمنعهم من الحصول عليها رغم حاجتهم لها، أو صعوبة الحصول على هذه الخدمات لعدم توفر أو عدم

استدامة توفرها، بسبب نقص التمويل أو غيره من المعوقات التي تقلل من استفادة أفراد المجتمع من هذه الأنشطة والخدمات وبتوزيع المبحوثين وفقا لدرجة استفادتهم من برامج الحماية الاجتماعية التي تقدمها المنظمات الأهلية، تبين من النتائج جدول (٧) أن ثلثي المبحوثين (٦٦.٧%) استفادتهم منخفضة منها، وما يزيد على الربع ٢٦.٧% استفادتهم متوسطة وأقل نسبة منهم ٦.٧% استفادتهم مرتفعة.

ب- رضا المبحوثين عن برامج وأنشطة الحماية الاجتماعية:

تشير النتائج جدول (٧) إلى إنخفاض رضا المبحوثين عن أنشطة برامج الحماية الاجتماعية التي تقدمها المنظمات الأهلية، حيث جاءت استجابة المبحوثين عن مدى رضاهم عن هذه الأنشطة على النحو التالي:

- جاءت في مقدمتها الرضا عن نشاطي المستوصفات الخيرية للعلاج، ومعاشات شهرية للمرأة المعيلة، وبلغت نسبة المبحوثين في فئة راضي ١٨.٧%، في حين بلغت نسبتهما في فئة عدم الرضا ٥٤%، ٥٩.٣% على الترتيب. ثم الرضا عن أنشطة توزيع شنط رمضان، وتوفير سيارة تكريم الإنسان، ودار الحضانة، وبلغت نسبة المبحوثين في فئة الرضا ١٧.٣%، في حين بلغت نسبة المبحوثين في فئة غير راضي عن هذه الأنشطة ٦٢%، ٦٦.٧%، ٥٨% على الترتيب.

- ثم الرضا عن نشاط مقابر الصدقة بنسبة ١٦%، مقابل ٦٨.٧% في فئة عدم الرضا، ونسبة ١٥.٣% في الرضا عن دار المسنين مقابل ٧٤% في فئة عدم الرضا، ونسبة ١٤.٧٠% في الرضا عن موائد الرحمن، تجهيز زواج الفتيات اليتامى، وشقف المنازل، مقابل ٦٩.٣%، ٦٧.٣%، ٩٤% في فئة عدم الرضا من هذه الأنشطة.

وبتوزيع المبحوثين وفقا للدرجة الإجمالية لرضاهم عن أنشطة وبرامج الحماية الاجتماعية التي تقدمها المنظمات الأهلية على ثلاث فئات، تبين من النتائج جدول (٨) أن غالبية المبحوثين (٧٠%) غير راضين عن أنشطة المنظمات الأهلية، وأن ١٨% منهم راضين عنها وأقل نسبة (١٢%) راضين إلى حد ما.

وعليه يتضح ارتفاع نسبة المبحوثين في فئة عدم الرضا عن الأنشطة والخدمات التي تقدمها المنظمات الأهلية، حيث تراوحت نسب المبحوثين بين ٧٤% كنسبة أعلى لعدم الرضا وذلك عن دار المسنين، ٥٤% كنسبة أدنى وذلك لعدم الرضا عن نشاط المستوصف الخيري، وهو ما يعكس انخفاض رضا المبحوثين عن أنشطة وخدمات برامج الحماية الاجتماعية التي تقدمها المنظمات الأهلية، وهو ما قد يرجع إلى العديد من الأسباب سواء منها ما يتعلق بالمنظمات نفسها من حيث عدم توفر التمويل الكاف لها، أو عدم كفاية وكفاءة القائمين والعاملين على تقديم الخدمات بهذه المنظمات، وهو ما ينعكس سلبيًا على تدني دور المنظمات الأهلية في عملية التنمية وتوفير متطلبات أفراد المجتمع بوصفها شريك قوي وفعال مع الحكومة في تقديم الخدمات والارتقاء بجودة الحياة خاصة في المناطق الريفية والفقيرة والتي قد يكون بعيدة وخارج نطاق واهتمام الحكومة، وهذا ما أكدته دراسة "وائل فوزي محمد: ٢٠٠٨" التي أكدت أنه لا تزال قدرة الجمعيات الأهلية المصرية محدودة في التأثير على السياسات لصالح الفقراء.

جدول (٨) يبين المعوقات التي تواجه استفادة المبحوثين من أنشطة المنظمات الأهلية:

المعوقات الخاصة بالجمعيات الأهلية:

م	المعوقات	نعم		لا	
		عدد	%	عدد	%
١-	نقص التمويل والدعم الموجه للجمعيات الأهلية	١٣٧	٩١.٣	١٣	٨.٧
٢-	المجاملة والمحسوبية في التعامل مع الجمعيات الأهلية	١٤٣	٩٥.٣	٧	٤.٧
٣-	عدم وجود جمعيات أهلية في المنطقة.	٩٧	٦٤.٧	٥٣	٣٥.٣
٤-	قلة عدد العاملين بالجمعيات الأهلية.	١٠٩	٧٢.٧	٤١	٢٧.٣
٥-	عدم قدرة الجمعيات على استدامة تقديم الخدمات.	١٣٢	٨٨.٠	١٨	١٢.٠
٦-	الخجل من الحصول على الإعانات.	١١٩	٧٩.٣	٣١	٢٠.٧
٧-	تعقيد إجراءات الحصول على الخدمات.	١٢٨	٨٥.٣	٢٢	١٤.٧

باستقصاء رأي المبحوثين عن المعوقات التي تقلل استفادتهم من أنشطة وبرامج الحماية الاجتماعية التي تقدمها المنظمات الأهلية، جاءت استجاباتهم على النحو التالي جدول (٨).

- حيث جاء في مقدمة هذه المعوقات: المجاملة والمحسوبية في التعامل مع الجمعيات الأهلية، وهو ما يعكس ما سبق الإشارة وهو الفساد الإداري بالمنظمات وأجاب بذلك ٩٥.٣% من المبحوثين، ثم نقص التمويل والدعم

المخصص للجمعيات الأهلية ٩١.٣%، وعدم قدرة الجمعيات على استدامة تقديم الخدمات والأنشطة ٨٨%، وتعقد إجراءات الحصول على الخدمات ٨٥.٣%، وخجل بعض أفراد المجتمع من الحصول على الخدمات والاعانات من المنظمات الأهلية ٧٩.٣%، وقلّة عدد العاملين بالجمعيات الأهلية والخيرية ٧٢.٧%، وأخيراً عدم وجود جمعيات أهلية في المناطق الفقيرة والأشد احتياجات لخدمات وأنشطة هذه الجمعيات ٦٤.٧%.

وعليه يتضح تعدد وتنوع المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية في تقديم خدمات وأنشطة الحماية الاجتماعية، منها ما يتعلق بالفساد الإداري والمحسوبية في الحصول على هذه الخدمات، ومنها ما يتعلق بنقص التمويل مما يؤثر على استدامة تقديم الخدمات، ومنها ما يتعلق بنقص أعداد وتأهيل العاملين بهذه الجمعيات الأهلية، إضافة إلى حياء بعض أفراد المجتمع والذي قد يمنعهم عن التردد على هذه المنظمات والحصول على الاعانات والخدمات منها رغم أنهم قد يكونوا في أشد الحاجة إلى هذا الدعم والحماية الاجتماعية وهذا ما أكدته دراسة " ماجد بن محمد: ٢٠١٣" والتي هدفت إلى التعرف على دور الجمعيات الخيرية في مواجهة الفقر في المجتمع السعودي. من وجهه نظر المستفيدين من برنامج جمعيه البر الخيري في منطقه غرب الرياض وتوصلت الدراسة الى ان دور الجمعيه يتحدد حسب اهميته من وجهه نظر افراد عينه البحث، وان من اهم المعوقات يتحدد في الروتين في مختلف اعمالها وقله الموارد الاقتصادية والكوادر البشريه العامله في هذه الجمعيات.

رابعاً: دور برامج الحماية الاجتماعية في الحد من مشكلات الأسر الفقيرة:

باستقصاء رأي المبحوثين عن دور أنشطة وبرامج الحماية الاجتماعية سواء التي تقدمها الحكومة أو المنظمات الأهلية في الحد من مشكلات الأسر الفقيرة وتلبية احتياجاتها، جاءت استجاباتهم على النحو التالي:

- جاء في مقدمتها توفير الرعاية الصحية للأسر الفقيرة وأجاب بذلك ٤٨% من المبحوثين ولعل المستوصفات الصحية التابعة للجمعيات الأهلية تلعب دور هام في هذا النشاط حيث يعمل بها تطوعاً أو بأجر رمزي بعض الأطباء ذوي الكفاءة الطبية العالية.

وتلى ذلك دورها في المساعدة على استكمال تعليم الأبناء وأجاب بذلك ٤٤% من المبحوثين، وذلك من خلال دفع المصروفات لأبناء الأسر الفقيرة، وتقديم وجبات تغذية لهم، والتأمين الصحي على تلاميذ المدارس.

ثم تماسك الأسرة واستقرارها وأجاب بذلك ٤١.٣% حيث أن الدعم الموجه للأسر الفقيرة سواء من الحكومة (دعم تمويني - رغيف الخبز - والمساعدات من الجمعيات الأهلية) يساعد في توفير متطلبات الأسرة مما يخفف من مساحة التوتر فيها وبالتالي تماسكها.

ثم تنمية روح التكامل بالمجتمع وأجاب بذلك ٣٩.٣% من المبحوثين، وتلى ذلك تنمية روح المواطنة والانتماء تجاه المجتمع بنسبة ٣٨.٧% وذلك لكل من الأغنياء الذين يقدمون العون والمساعدة، والفقراء متلقى هذا الدعم، وهو ما يقلل من الشعور بالكراهية والحسد والحقد بالمجتمع.

وتلى ذلك الحد من تسرب الأبناء من التعليم وأجاب بذلك ٣٧.٣% من المبحوثين حيث أن أحد أسباب التسرب من التعليم هو عدم قدرة الأسرة على الانفاق على التعليم فإذا تكفلت الدولة ومعها الجمعيات الأهلية بذلك فلا تكون الأسرة مدفوعة إلى تسرب الأبناء من التعليم، وفي نفس السياق جاء الحد من تشغيل الأطفال في سن مبكرة وأجاب بذلك ٣٦.٧%، وأيضاً الحد من ظاهرة زواج الفتيات في سن مبكرة بنسبة ٣٦%، وكل هذا يركي الشعور بالعدالة الاجتماعية في المجتمع، وهو أحد دعائم بناء المجتمع السليم القوي وأجاب بذلك ٣٥.٣%.

وسوف ينعكس كل ذلك على توفير الحياة الكريمة للأسرة وأجاب بذلك ٣٤.٧% من المبحوثين ويتحقق ذلك عندما ينخفض فقر الأسر ويصبح لديها القدرة على توفير المطالب الأساسية للحياة الكريمة وهو ما اجاب به ٣٣.٣% من المبحوثين، عندها سوف ترتفع قيمة المشاركة السياسية لدى أفراد المجتمع، وتتقي صفة السلبية وأجاب بذلك ٣٣.٣% من المبحوثين.

كما أن برامج الحماية الاجتماعية تساعد على توفير الطعام لأفراد الأسرة، وهو أهم مطالب الحياة ولا غنى لأي فرد عنه، أجاب بذلك ٣٢.٧%، وسوف يساعد ذلك على الحد من المشكلات الأسرية (العنف الأسرى)، والذي قد يكون سببه عدم قدرة رب

الأسرة على الانفاق عليها وتوفير متطلباتها الأساسية وخاصة من الطعام، وأجاب بذلك ٣٠% من المبحوثين.

جدول (٩) يبين استجابات المبحوثين أهم المساعدات التي تقدمها برامج الحماية

الاجتماعية

م	درجة	نعم		لا		الترتيب
		عدد	%	عدد	%	
١	المساعدة البرامج	٤٩	٣٢.٧	١٠١	٦٧.٣	١٣
٢	توفير الطعام لأفراد الأسرة	٧٢	٤٨.٠	٧٨	٥٢.٠	١
٣	توفير الرعاية الصحية للأسرة	٥٠	٣٣.٣	١٠٠	٦٦.٧	١١
٤	الحد من فقر الأسرة	٦٦	٤٤.٠	٨٤	٥٦.٠	٢
٥	استكمال الابناء تعليمهم	٥٢	٣٤.٧	٩٨	٦٥.٣	١٠
٦	توفير الحياة الكريمة للأسرة	٤٥	٣٠.٠	١٠٥	٧٠.٠	١٤
٧	الحد من المشكلات الأسرية (العنف الأسرى)	٦٢	٤١.٣	٨٨	٥٨.٧	٣
٨	تماسك الأسرة واستقرارها	٤٢	٢٨.٠	١٠٨	٧٢.٠	١٦
٩	اقامة مشروع صغير يوفر دخل للأسرة	٥٥	٣٦.٧	٩٥	٦٣.٣	٧
١٠	الحد من تشغيل الاطفال في سن صغيرة	٥٤	٣٦.٠	٩٦	٦٤.٠	٨
١١	الحد من زواج الاناث في سن مبكرة	٣٤	٢٢.٧	١١٦	٧٧.٣	١٩
١٢	الحد من عمليات السرقة في المجتمع	٥٩	٣٩.٣	٩١	٦٠.٧	٤
١٣	زيادة روح التكافل الاجتماعي بالمجتمع	٥٣	٣٥.٣	٩٧	٦٤.٧	٩
١٤	الشعور بالعدالة الاجتماعية في المجتمع	٥٨	٣٨.٧	٩٢	٦١.٣	٥
١٥	تنمية روح المواطنة والانتماء تجاه المجتمع	٥٠	٣٣.٣	١٠٠	٦٦.٧	١٢
١٦	ارتفاع قيمة المشاركة السياسية لدى أفراد المجتمع	٤٣	٢٨.٧	١٠٧	٧١.٣	١٥
١٧	الحد من عمليات التسول في الشوارع	٣٨	٢٥.٣	١١٢	٧٤.٧	١٨
١٨	الحد من عمليات الاستدانة والتهديد بالسجن	٣٩	٢٦.٠	١١١	٧٤.٠	١٧
١٩	تحسين الحالة الصحية نتيجة جودة التغذية	٣٢	٢١.٣	١١٨	٧٨.٧	٢٠
٢٠	انخفاض معدل الوفيات في المجتمع	٥٦	٣٧.٣	٩٤	٦٢.٧	٦

وتلى ذلك الحد من عمليات التسول في الشوارع وأجاب بذلك ٢٨.٧%، ثم المساعدة في إقامة مشروع صغير يوفر دخل للأسرة ٢٨%، وتحسن الحالة الصحية نتيجة الاهتمام بالتغذية ٢٦%، الحد من عمليات الاستدانة والتهديد بالسجن ٢٥.٣%. وعلى هذا يتضح أن برامج الحماية الاجتماعية التي تقدمها الدولة والمنظمات الأهلية ساعدت على تحسين نوعية الحياة للمستهدفين من هذا البرامج سواء من حيث توفير متطلباتهم الأساسية من الغذاء والكساء والعلاج من الأمراض، ومساعدتهم على تعليم الأبناء والحد من تسربهم من التعليم أو تزويج الفتيات في سن صغيرة، كما أنها

ساعدت على الحد من المشكلات الأسرية كالعنف الأسري، وعملت على تقوية علاقة الفرد بمجتمعه من خلال تنمية قيم المواطنة والانتماء، وخفضت من الأمراض الاجتماعية في المجتمع كالحقد والحسد والكراهية، وهو ما يتطلب بذل المزيد من الجهد وتوفير كل المتطلبات لنجاح هذه البرامج في أداء دورها التنموي الهام في المجتمع، وهذا ما تشير إليه نظرية اتجاه المؤسسة الجديدة الذي يدعو إلي تشجيع المشاركة المجتمعية الذي يتمثل في تدخل الدولة في دعم الفئات الفقيرة والقطاع الخاص الذي يشارك في دعم المؤسسات الاجتماعية للحفاظ علي التوازن الاجتماعي الإقتصادي وإحداث تغيير ورفاه تنموي.

كما أكدت دراسة "خالد الكردي ٢٠٠٤" علي أن هناك متغيرات راهنة في الواقع العربي اليوم تدفع باتجاه الإهتمام بالحماية الاجتماعية من جهة والتنمية من جهة أخرى. وهذا الذي ما اشارت نظريه الدور التي توضح الدور الذي تقوم به الدولة في حماية أفرادها ومساعدتهم على الخروج من دائرة الفقر وتحديث البرامج التي تقدمها من أجل النهوض بالمجتمع بأسره وتحقيق الرفاهية الاجتماعية من خلال البرامج التي تتبناها الدولة وتفعيل هذه البرامج يؤكد هذا الدور في الاطار العام الذي يسعى في النهاية إلى تحقيق التماسك والتكامل في المجتمع.

خامسا: علاقة المتغيرات المستقلة المدروسة بمعرفة واستفادة المبحوثين من برامج الحماية الاجتماعية الحكومية والأهليه ورضاهم عنها.

جدول (٩) يبين قيم معامل الارتباط البسيط واختبار مربع كاي لعلاقة المتغيرات

المستقلة المدروسة بمعرفة واستفادة المبحوثين من برامج الحماية الاجتماعية

ورضاهم عنها

برامج الحماية		الحكومية		المنظمات الأهلية	
المتغيرات		المعرفة	الاستفادة	المعرفة	الاستفادة
عدد أفراد الأسرة		٠.٠٩٣	٠.٠٢٩	٠.١٠٣	٠.٠٥٥
الدخل الشهري		٠.١١٩-	*٠.١٨٢-	**٠.٢٧٨-	٠.٠٠٩
حجم الحيازة الزراعية		٠.٠٣٠-	*٠.٢١١	٠.٠٠٧	٠.١٢٥
حجم الحيازة الحيوانية		٠.٠١٥١-	٠.٠٣٦	٠.٠٣٣-	٠.٠٤٩
إجمالي الانفاق الشهري		٠.٠٣٧	*٠.١٦٤	*٠.٢٠٥-	**٠.٣١٣-
الحالة المهنية لرب الأسرة		**١٣.٧٤	٤.٧٣	*٩.١٢	*٨.٠٥
الحالة المهنية للزوجة		٥.٤٥	٠.٣٠٨	**٩.٧١	١.٦٠
الحالة التعليمية لرب الأسرة		**١٨.١٨	*١٥.٧٥	**٢٧.٨٤	*١٣.٤٥
ملكية مشروع إنتاجي		١.٦٣	٥.٤٣	**١٣.٣٦	٤.٧٩

١ - علاقة المتغيرات المستقلة المدروسة بمعرفة المبحوثين ببرامج الحماية الاجتماعية الحكومية.

ينص الفرض الإحصائي الأول على أنه " لا توجد علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة التالية: عدد أفراد الأسرة، الدخل الشهري للأسرة، حجم الحياة الزراعية، حجم الحياة الحيوانية، عدد سنوات التعليم، إجمالي الإنفاق الأسري، الحالة المهنية لرب الأسرة، الحالة المهنية للزوجة، الحالة التعليمية لرب الأسرة، ملكية مشروع إنتاجي، وبين معرفة المبحوثين ببرامج الحماية الاجتماعية الحكومية".

ولاختبار صحة هذا الفرض تم استخدام معامل الارتباط البسيط لبيرسون مع المتغيرات الست الأولى، واختبار مربع كاي مع المتغيرات الأربع الأخرى، وجاءت النتائج على النحو التالي:

أ- نتائج معامل الارتباط البسيط لبيرسون:

- تبين وجود علاقة ارتباطية طردية عند مستوى ٠.٠١ بين متغير عدد سنوات التعليم، وبين معرفة المبحوثين ببرامج الحماية الاجتماعية الحكومية، وبلغت قيمة معامل الارتباط المحسوبة ٠.٢٦٠.

- عدم وجود علاقة ارتباطية بين باقي المتغيرات المستقلة المدروسة وبين معرفة المبحوثين ببرامج الحماية الاجتماعية الحكومية.

ب- نتائج اختبار مربع كاي:

- تبين وجود علاقة معنوية بين متغيري الحالة المهنية لرب الأسرة، والحالة التعليمية لرب الأسرة، وبين مستوى معرفة المبحوثين ببرامج الحماية الاجتماعية الحكومية، وبلغت قيمة مربع كاي المحسوبتان ١٣.٧٤، ١٨.١٨ في حين لم يتضح معنوية العلاقة بين متغيري الحالة المهنية للزوجة، وملكية مشروع إنتاجي وبين معرفة المبحوثين ببرامج الحماية الاجتماعية.

وبناء على هذه النتائج فإنه لا يمكن رفض الفرض الإحصائي السابق كلية بل يمكن رفضه بالنسبة لمتغيرات: عدد سنوات التعليم، الحالة المهنية لرب الأسرة، الحالة التعليمية لرب الأسرة، وإمكانية قبول الفرض البحثي البديل بالنسبة لهذه المتغيرات.

٢- علاقة المتغيرات المستقلة المدروسة باستفادة المبحوثين من برامج الحماية الاجتماعية الحكومية

ينص الفرض الإحصائي الثاني على أنه " لا توجد علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة المدروسة وبين استفادة المبحوثين من برامج الحماية الاجتماعية الحكومية.

ولاختبار صحة هذا الفرض تم استخدام معامل الارتباط البسيط واختبار مربع كاي وجاءت النتائج على النحو التالي جدول (٩).

أ- نتائج معامل الارتباط البسيط:

- تبين وجود علاقة ارتباطية طردية بين متغيري: حجم الحيازة الزراعية، إجمالي الانفاق الشهري وبين استفادة المبحوثين من برامج الحماية الاجتماعية الحكومية، وبلغت قيمتي معامل الارتباط المحسوبتان ٠.٢١١، ٠.١٦٤ بينما كانت العلاقة عكسية مع متغير الدخل الشهري للأسرة، وبلغت قيمة معامل الارتباط المحسوبة - ٠.١٨٢.

- عدم وجود علاقة ارتباطية بين متغيرات عدد أفراد الأسرة، حجم الحيازة الحيوانية، عدد سنوات التعليم وبين درجة الاستفادة المبحوثين من برامج الحماية الاجتماعية الحكومية.

ب- نتائج اختبار مربع كاي:

تبين من النتائج وجود علاقة معنوية بين متغير الحالة لرب الأسرة، وبين استفادتهم من برامج الحماية الاجتماعية الحكومية، وبلغت قيمة مربع كاي ١٥.٧٥ في حين لم تتضح معنوية العلاقة بين متغيرات: الحالة المهنية لرب الأسرة، الحالة المهنية للزوجة، ملكية مشروع انتاجي صغير، وبين استفادة المبحوثين من برامج الحماية الاجتماعية الحكومية.

وبناء على هذه النتائج فإنه لا يمكن رفض الفرض الإحصائي السابق كلية، بل يمكن رفضه بالنسبة لمتغيرات: الدخل الشهري للأسرة، حجم الحيازة الزراعية، إجمالي الانفاق الشهري، الحالة التعليمية لرب الأسرة، وإمكانية قبول الفرض البحثي البديل.

برامج المنظمات الأهلية:

١- علاقة المتغيرات المستقلة المدروسة بمعرفة المبحوثين ببرامج الحماية الاجتماعية للمنظمات الأهلية.

ينص الفرض الإحصائي الثالث على أنه " لا توجد علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة المدروسة وبين معرفة المبحوثين ببرامج الحماية الاجتماعية للمنظمات الأهلية.

وجاءت النتائج على النحو التالي:

أ- نتائج معامل الارتباط البسيط:

- تبين وجود علاقة ارتباطية عكسية بين متغيري: الدخل الشهري للأسرة، وإجمالي الانفاق الشهري وبين معرفة المبحوثين ببرامج الحماية الاجتماعية للمنظمات الأهلية، وبلغت قيمتي معامل الارتباط البسيط -٠.٢٧٨، -٠.٢٠٥.

- عدم وجود علاقة ارتباطية بين متغيرات: عدد أفراد الأسرة، حجم الحيازة الزراعية، حجم الحيازة الحيوانية، عدد سنوات التعليم، وبين معرفة المبحوثين ببرامج الحماية الاجتماعية للمنظمات الأهلية.

ب- نتائج اختبار مربع كاي:

- تبين وجود علاقة معنوية بين متغيرات الحالة المهنية لرب الأسرة، الحالة المهنية للزوجة، الحالة التعليمية لرب الأسرة، ملكية مشروع إنتاجي، وبين معرفة المبحوثين ببرامج الحماية الاجتماعية للمنظمات الأهلية، وبلغت قيم مربع كاي المحسوبة على الترتيب ٩.١٢، ٩.٧١، ٢٧.٨٤، ١٣.٣٦.

وبناء على هذه النتائج فإنه لا يمكن رفض الفرض الإحصائي السابق كلية، بل يمكن رفضه بالنسبة للمتغيرات التي سبق معنويتها وهي: الدخل الشهري للأسرة، إجمالي الانفاق الشهري للأسرة، الحالة المهنية لرب الأسرة، الحالة المهنية للزوجة، الحالة التعليمية لرب الأسرة، ملكية مشروع إنتاجي صغير وإمكانية قبول الفرض البحثي البديل بالنسبة لهذه المتغيرات.

٢- علاقة المتغيرات المستقلة المدروسة باستفادة المبحوثين ببرامج الحماية الاجتماعية للمنظمات الأهلية.

- ينص الفرض الإحصائي الرابع على أنه "لا توجد علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة المدروسة وبين استفادة المبحوثين ببرامج الحماية الاجتماعية للمنظمات الأهلية. وجاءت النتائج على النحو التالي جدول (٩).

جدول (٩) يبين قيم معامل الارتباط البسيط واختبار مربع كاي لعلاقة المتغيرات المستقلة المدروسة بمعرفة واستفادة المبحوثين من برامج الحماية الاجتماعية ورضاهم عنها

المنظمات الأهلية		الحكومية		برامج الحماية
المعرفة	الاستفادة	المعرفة	الاستفادة	المتغيرات
٠.٠٥٥	٠.١٠٣	٠.٠٢٩	٠.٠٩٣	عدد أفراد الأسرة
٠.٠٠٩	**٠.٢٧٨-	*٠.١٨٢-	٠.١١٩-	الدخل الشهري
٠.١٢٥	٠.٠٠٧	*٠.٢١١	٠.٠٣٠-	حجم الحيازة الزراعية
٠.٠٤٩	٠.٠٣٣-	٠.٠٣٦	٠.٠١٥١-	حجم الحيازة الحيوانية
**٠.٣١٣-	*٠.٢٠٥-	*٠.١٦٤	٠.٠٣٧	إجمالي الانفاق الشهري
*٨.٠٥	*٩.١٢	٤.٧٣	**١٣.٧٤	الحالة المهنية لرب الأسرة
١.٦٠	**٩.٧١	٠.٣٠٨	٥.٤٥	الحالة المهنية للزوجة
*١٣.٤٥	**٢٧.٨٤	*١٥.٧٥	**١٨.١٨	الحالة التعليمية لرب الأسرة
٤.٧٩	**١٣.٣٦	٥.٤٣	١.٦٣	ملكية مشروع إنتاجي

أ- نتائج معامل الارتباط البسيط:

- تبين وجود علاقة ارتباطية عكسية بين متغير إجمالي الانفاق الشهري وبين استفادة المبحوثين من برامج الحماية الاجتماعية للمنظمات الأهلية، وبلغت قيمة معامل الارتباط البسيط المحسوبة - ٠.٣١٣ .
- عدم وجود علاقة ارتباطية معنوية بين كتغيرات: عدد أفراد الأسرة، الدخل الشهري للأسرة، حجم الحيازة الزراعية، حجم الحيازة الحيوانية، وبين استفادة المبحوثين من برامج الحماية الاجتماعية للمنظمات الأهلية.

ب- نتائج اختبار مربع كاي:

- تبين وجود علاقة معنوية بين متغيري: الحالة المهنية لرب الأسرة، والحالة التعليمية لرب الأسرة، وبين استفادة المبحوثين من برامج الحماية الاجتماعية للمنظمات الأهلية، وبلغت قيمتي مربع كاي ٨.٠٥، ١٣.٤٥ على الترتيب.

- عدم وجود علاقة معنوية بين متغيري: الحالة المهنية للزوجة، ملكية مشروع إنتاج صغير، وبين استفادة المبحوثين من برامج الحماية الاجتماعية للمنظمات الأهلية.

- وبناء على هذه النتائج فإنه لا يمكن رفض الفرض الإحصائي السابق كلية، بل يمكن رفضه بالنسبة لمتغيرات اجمالي الانفاق الشهري للأسرة، الحالة المهنية لرب الأسرة، الحالة التعليمية لرب الأسرة، وامكانية قبول الفرض البحثي البديل بالنسبة لهذه المتغيرات.

عاشرا: نتائج الدراسة والتوصيات المقترحة:

وجاءت أهم النتائج علي النحو التالي:

- ما يزيد عن نصف المبحوثين (٥١,٣%) معرفتهم منخفضة ببرامج الحماية الاجتماعية الحكومية، بينما ٢٨,٧% معرفتهم منخفضة ببرامج الحماية الاجتماعية الأهلية.

- ما يقرب من ربع المبحوثين (٢٤%) استفادتهم مرتفعة ببرامج الحماية الاجتماعية الحكومية، بينما ٦,٧% استفادتهم مرتفعة من برامج الحماية الاجتماعية الأهلية.

- ما يزيد عن نصف المبحوثين ٥٣,٣% رضاهم منخفض عن برامج الحماية الاجتماعية الحكومية، بينما ٧% رضاهم منخفض عن برامج الحماية الاجتماعية الأهلية.

- أهم معوقات الإستفادة من برامج الحماية الاجتماعية الحكومية: الفساد الإداري، الوساطة والمحسوبية، تعقيد الإجراءات، عدم وجود معايير لتحديد مستحقي الإعانات.

- بينما كانت أهم معوقات الإستفادة من البرامج الأهلية: المجاملة والمحسوبية، نقص التمويل، عدم القدرة علي استدامة الخدمات، تعقيد الإجراءات، الخجل من الحصول علي الإعانات.

- تحددت أهم إسهامات برامج الحماية الاجتماعية في إشباع حاجات الأسر المدروسة في توفير الرعاية الصحية، المساعدة في استكمال تعليم الأبناء،

تماسك الأسرة واستقرارها، زيادة روح التكافل في المجتمع، تنمية روح المواطنة والإنتماء، الحد من التسرب من التعليم، الحد من تشغيل الأطفال، الحد من زواج الإناث في سن مبكرة.

- تبين معنوية العلاقة بين متغيري: الحالة المهنية، والحالة التعليمية لرب الأسرة، وبين معرفتهم ببرامج الحماية الإجتماعية الحكومية. بينما كانت العلاقة معنوية بين متغيرات: الدخل الشهري، وحجم الحياة الزراعية، وإجمالي الإنفاق الشهري، والحالة التعليمية وبين استفادتهم من برامج الحماية الاجتماعية الحكومية.

توصيات الدراسة:

- من خلال عرض النتائج وتحليلها يمكن التوصل إلى عدة توصيات منها:
- ١- يجب على القطاع العام الاهتمام بوضع خطط تزيد من تمكين افراد المجتمع من الانخراط في العمل الاجتماعي التتموى مستخدما اليات واساليب علميه يسهل تطبيقها حسب موارد كل مجتمع.
 - ٢- يجب على الدوله اعطاء مزيد من الحريه والثقه فى القطاع الاهلى والمجتمع المدني لكى يستفيد من طاقات الشباب فى عمليه التتميه.
 - ٣- دعم الجمعيات الاجتماعيه والخيريه ماديا لتوسيع وتجويد نوعيه برامجها وتعميم الفا ئده لأكبر عدد من المستفيدين.
 - ٤- توعيه الاسر الفقيره بضرورة التوجه الى الجمعيات الخيريه وان هذا لا يقلل من مكانه الأسر من خلال الارشاد.
 - ٥- العمل على زياده عدد المتطوعين للمساعده فى أعمال الخير . وتوفير الكوادر البشريه العامله بالجمعيات الخيريه.
 - ٦- تشجيع العلماء نحو التفكير الشمولى لاجراج كتابات تشجع وتحقق من تطبيق المسؤليه الاجتماعيه فى المجتمع .

قائمة المراجع:

المراجع العربية

- ١- آلاء حامد السيد حامد بركات، العدالة الاجتماعية كمتغير في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية للمرأة المعيلة، رسالة دكتوراه، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، قسم التخطيط الاجتماعي، ٢٠١٦.
 - ٢- ابتسام يحيى بدير، العدالة الاجتماعية كاستراتيجية للتمكين الاقتصادي لفقراء الريف للتخفيف من حدة الفقر، دراسة مطبقة على قرية الزرابى ضمن المرحلة الأولى للمشروع القومى لاستهداف الجغرافى ا تنمية القرى الفقيرة بمحافظة أسيوط، رسالة دكتوراه، جامعة أسيوط، الخدمة الاجتماعية، قسم التخطيط الاجتماعي، ٢٠١٧.
 - ٣- الكتاب الاحصائى السنوى لعام ٢٠١٠، ٢٠٠٩، مركز المعلومات والتوثيق دعم القرار، وزارة الشؤون الاجتماعية، ٢٠١٠ .
 - ٤- خضر عبدالعظيم، نحو اصلاح نظم الحماية الاجتماعية فى مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ٢٠١٠.
 - ٥- الملتقى العلمى لدول مجلس التعاون، برامج ومشروعات رعاية الأسر، ٢٠٠٣.
 - ٦- برنامج الاغذية العالمية وشبكات الأمان ٢٠١٧/٥/٥.
- <http://www.wfp.org/cb>
- ٧- مؤتمر الأمم المتحدة عن حماية الاقليات ٢٥-٢٦ تشرين الثانى ٢٠١٤.
 - ٨- على بن ابراهيم النمله، الحماية الاجتماعية وعلاقتها بالتنمية، ورقة عمل، مؤتمر الحماية الاجتماعية والتنمية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، فى الفترة من ١٨/١١/٢٠١٤ .
 - ٩- الموسوعة الحرة، حماية اجتماعية (arm wikipedia.org)
 - ١٠-رشاد أحمد عبداللطيف، مقومات الحماية الاجتماعية بالوطن العربى، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، مؤتمر الحماية الاجتماعية والتنمية، ٢٠١٤.
 - ١١-منظمة العمل الدولية، المؤتمر السنوى بجنيف السويسرية، يونيو ٢٠١٢.
 - ١٢-الجمعية العامة لحقوق الانسان، ٢٠٠٥، ص٧.
 - ١٣-يحيى محمد هاشم، اليات الحد من الفقر فى الريف المصرى دراسة ميدانية لشبكات الحماية الاجتماعيه الحماية الاجتماعية فى قرية مصريه، دراسة تحليلية، رساله دكتوراه، كلية البنات جامعه عين شمس، القاهرة، ٢٠١٥.
 - ١٤-احسان محمد حسن، النظريات الاجتماعية الحديثة، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠١٠.
 - ١٥-محمد الجواد، دراسات فى النظرية الاجتماعية المعاصرة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠.

- ١٦- حسام محمد محمد، العدالة الاجتماعية كمتغير لتمكين الفقراء، رساله دكتوراه، كليه الخدمه الاجتماعيه، قسم التخطيط الاجتماعى، جامعه حلوان، ٢٠١٥.
- ١٧- حسن مصطفى حسن، علاء الزعل، فعاليات شبكات الأمان الاجتماع فى مصرى، المؤتمر العلمى الثالث والعشرون، كليه الخدمه الاجتماعيه، حلوان ٢٠١١.
- ١٨- منى عطيه خزام، شبكات الامان الاجتماعى ومواجهه الفقر لسكان المناطق العشوائيه، رساله دكتوراه، كليه الخدمه الاجتماعيه، حلوان، ٢٠٠٦.
- ١٩- جمال محمد محمد، دور بعض اليات مواجهه الفقر فى مصر، والبحث عن الابعاد السياسيه والاقتصاديه والاجتماعيه و الثقافيه المؤثره على ظاهره الفقر فى المجتمع المصرى، رساله دكتوراه، كليه الزراعه، القاهره، ٢٠٠٥.
- ٢٠- ماجد بن محمد عبد الرحمن، دور الجمعيات الخيرييه فى مواجهه الفقر فى المجتمع السعودى، رساله ماجستير، جامعه نايف للعلوم الامنيه، كليه الدراسات العليا، قسم العلوم الاجتماعيه، ٢٠١٣.
- ٢١- خالد الكردى، واقع الحمايه الاجتماعيه والتنمية فى ظل المتغيرات الراهنه، رساله ماجستير، القاهره، ٢٠٠٤.

المراجع الأجنبية

- 22- Badri ,Amira and Badri Osman sustainable development and quality of life ahfad university press, Omdurman,Sudan.
- 23- Nicolas J.F Ragodos ,CSR as atool to fight against poverty “ The case of Mauritius, Social responsibility journal,volume 5 ,issue 1 ,2009.
- 24- Fars j. Naif,”The role of puplic services on poverty Reduction Iraq case”,Mosul university 2013 volum:35 issue:113pages231-233.
- 25- .Abo Elkhyr .O,”Woman and the phenomen of poverty:sociologic perspective on the suffering of women in poor House holds”,33journal of social Affairs 2016,vol33 issue131 pp47-77.
- 26- Elkarouf,A.”Social,Economic and Demografhic Characteristics of Poor families in Jordans pocketes of povrty, Dirasat:Human and social sciences, 2012,vol.39,no3 .